

## الجلسة الثامنة والثمانون بعد

### المنتين

تاريخ الجلسة: الاثنين 19 ربيع الثاني 1423 (فاتح يوليوز 2002)  
التوقيت: من الساعة الرابعة، 30 دقيقة إلى الساعة السادسة و 47 دقيقة .  
الرئاسة: السيد مصطفى عكاشة  
 رئيس مجلس المستشارين

جدول الأعمال: الشروع في مناقشة مضمون تقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي .

المستشار السيد مصطفى عكاشة  
رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة على سيد المرسلين ،  
 السيد الوزير،  
 حضرات السادة أعضاء المجلس المحترمين،

أيها الحضور الكريم،  
 تطبيقاً لأحكام القانون التنظيمي المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق، كما تم تغييره وتتميمه، يخصص المجلس كما هو معلوم هذه الجلسة لمناقشة مضمون تقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وقد عملت هذه اللجنة في إطار الصلاحيات المخولة لها وأنجزت تقريراً تم إيداعه لدى رئاسة المجلس في الأجال المنصوص عليها في القانون التنظيمي المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق . ويشرع المجلس اليوم في مناقشة مضمون هذا التقرير الذي سبق تقديمه أمام مجلسنا الموقر، وذلك خلال جلستين عموميتين: جلسة اليوم وجلسة يوم الخميس 4 يوليوز، وذلك اعتباراً لطبيعة المادة موضوع النقاش ووفرة التدخلات من طرف الفرق السياسية

والهيئات النقابية واللامنتمين .

أملنا أن تمر المناقشة في أجواء مفيدة وديمقراطية، والآن نفتح باب التدخلات وأعطى الكلمة لأول متدخل مسجل عندنا وهو السيد المعطي بنقدور رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار فليتفضل .

المستشار السيد المعطي بنقدور:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة على أشرف المرسلين ،  
 السيد الوزير،  
 السادة المستشارون،

من حقنا، أن نفتخر بالتقرير الذي أنجزته اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ونعتبره عملاً برلمانياً شجاعاً وخطوة بعيدة المدى على طريق التصحيح والتجاوب مع المطامح الشعبية، وأملها في الحد من السلبيات التي تهدد البلاد بمزيد من الاستهتار والتلاعب بالمبادئ والقيم .

ومن المعلوم أن هذا التقرير، تم في نطاق الفصل الثاني والأربعين من الدستور، وتطبيقاً للمواد التي توافقه من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وتلبية لما تقدمت به فرق الأغلبية وعلى رأسها فريق التجمع الوطني للأحرار، وليس فريقاً واحداً كما أشارت إليه بعض الصحف في الأيام الأخيرة .

وقد كنا سعداء بانضمام المعارضة إلى الأغلبية، ووقوع الإجماع حول هذا الموضوع، مما يعني أنه مطمح وطني تنادى وإليه كل ممثلي الأمة، فأعطوا بذلك للجنة مزيداً من التشجيع والإقبال على عملها المشكور، ورفعوا معنوياتها لتتكب على حصر مكامن الداء، وكشفق الأمراض التي نخرت جسد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي . وسنكون سعداء حين تتوجه أنظارنا إلى مؤسسات أخرى، تعرف نفس التردي والوقوع في الأخطاء التي تراكمت فيها عقود، ويجب علينا أن نوقف تزييفها، ونحول دون استفحال أمراضها، فهذا ظلم وغبن لحقوق شعب كريم، وعبث بأمواله، وإرهاق لطاقتاه .

وجعلته يتطرق إلى كل المواضيع بمنتهى الوضوح، ويتحدث بشفافية عن الوثائق التي كان بعضها ناقصا، ويعتريه خلل ملحوظ، ويفتقر إلى ما هو مطلوب ومرغوب فيه، من المعلومات والبيانات اللازمة .

أريد بهذا أن أضع تصورا للصعوبات والعقبات التي اعترضت عمل اللجنة، فأبطأت وصولها بسرعة إلى تعرية كل الفساد الذي تفاقم داخل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وأن أشكر ما تسلحت به من صبر وسعي وراء الحصول على جميع الوثائق التي كان بعضهم يتعمد إخفاءها .

وإذا كان التقرير معبرا عن جدية اللجنة والتراماتها، ومتميزا بالدقة والفهم العميق، فإن الحديث عن كل فدسوله ومراحله ووثائقه وإحصائياته، لن يتسع له هذا المقام، بل إن كل جزئية من جزئياته، تحتاج إلى باع طويل، وخبرة عالية، ولهذا، سأكتفي بإبداء بعض الملاحظات، وباختصار شديد .

أريد - أيها السادة - أن أتساءل أولا، لماذا كانت البداية بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وليس بغيره، من المؤسسات التي ربما تكون أكثر التصاقا بالمواطنين، ومسا وتلاعبا بمصالح العدد الأكبر منهم ؟

إن الفلاح الذي نعيش على كده وعرقه، ونتوق عن طريقه إلى تحقيق الأمن الغذائي، يعاني الكثير مع القرض الفلاحي، تلك المؤسسة التي ازكمت الأنوف بروائح فساد تسييرها، وسوء معاملاتها، حتى إنها لا تهتم بالفلاح، إلا بمقدار ما تهتم بأرباحها، وعملياتها البنكية، وفوائدها .

وبالمناسبة، أشير إلى التقرير الذي أعدته في السنة الماضية لجنة مماثلة من مجلس النواب حول القرض الفندقي والسياحي، ومعاناة المقترضين، وعذاب، تعاونيات الإسكان، حتى إن المتضررين منا، في دوائرنا، يتوجهون إلينا بالسؤال عن جدواه، وقد مضى عام أو يكاد، وهل يكون

إن ما تجلى من فساد، وانتهاك، واختلال، وتقاعس، أصاب الجسد المغربي كله بجراح عميقة، علينا أن نوجد له علاجاً، ولا علاج له إلا بالقضاء على جميع عناصر التدبير السيئ، وعلى عفونة الهياكل الإدارية، وأخطار إسناد المسؤوليات إلى المقربين، في تجاهل تام للكفاءات والمؤهلات وأصحاب الاستحقاق، وما واكب ذلك من إغماض العين على تصرفاتهم، وعجزهم، ووقوعهم في الأخطاء .

إننا لا نستغرب انتشار هذا الداء الأليم، فقد كان لا مفر من الوقوع في أحضانه، وبروزه كنتيجة طبيعية للسلبات المتكاثرة، وكثمرة حتمية للتهاون الذي هيمن على الشأن العام، حين أغفل أصحاب المسؤولية اتخاذ القرار منذ فجر الاستقلال، أن يعالجوا هذا الانحراف في بداياته، ويوقفوا نريفه، قبل أن يصل إلى ما وصل إليه .

أيها السادة، إننا لا نريد أن نفرق في التشاؤم ودم الظلام، بقدر ما نريد أخذ العبرة، وإشعال شمعة نرجو لها أن تتعزز بشموع متلاحقة، يستضيء بها طريق الإصلاح والتقويم، وتنفث صفة جميلة في مسيرة المغرب الجديد، وبذلك نعطي المثل والقُدوة في الحزم واليقظة والعدل والإنصاف أيضا، فلا نعاقب - كما كنا نفعل من قبل - الضعيف وحده، ونسكت عن القوي، والمثال ظاهر في العديد من التجاوب السابقة، كان فيها العقاب ينزل بمن يمد يده إلى بيضة، ولا يصل إلى من يختلس الملايين .

أيها السادة، إن التقرير الموجود بين أيدينا كلف اللجنة النيابية لتقصي الحقائق جهدا كبيرا، تسنح عليه الشكر والامتنان، وتطلب منها إخلاصها، أن تستمع إلى مجموعة كبيرة من الشهود، وتنكب على ما لا يحصى من الوثائق، وترحل بحثا عن الحقيقة إلى المندوبيات الجهوية والإقليمية بما في ذلك المصحات التابعة للصندوق . وبذلك تمكنت من إغناء التقرير،

جلهم أساؤوا التسيير والتدبير، وربما أصبحوا متورطين، إذا ثبت في حقهم القيام بتصرفات من النوع الذي يعاقب عليه القانون .

أيها السادة، أريد أيضا أن أتساءل، لماذا التجأنا إلى الفصل الثاني والأربعين من الدستور، والمواد: 71،72،73،74 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين في ظروف تعتبر متأخرة، بمعنى أننا على موعد قريب من انتخابات تتعلق بمجلس النواب، ومنها إلى حكومة تنبثق من صناديق الاقتراع، وقد تعودنا أن تتنكر كل حكومة للتي قبلها، فماذا لو اتخذت الحكومة الجديدة موقفا لا نعرفه الآن، ونظرت إلى هذا التقرير بكيفية قد تفاجئنا بها الأيام القادمة ؟

إننا نخشى بعد كل هذه الجهود، أن نجد أنفسنا أمام رأي يجعل العمل بتوصيات لجنة تقصى الحقائق يأخذ مسارا مغايرا، والمثل ظاهر في وزارة العدل الحالية، وكانت لجنتنا قد طلبت منها أن تمددنا بعدد من الوثائق والتقارير التي أنجزتها الشرطة القضائية، فردت بأنها لم تعثر على بعضها، وهو ما شكل عقبة لم تكن هينة، وعلامات استفهام وتساؤل جعلت اللجنة النيابية لتقصى الحقائق تعود بالذاكرة إلى تلك الحرائق التي تحدثت عنها وسائل الإعلام في حينها، وكانت سببا في اختفاء ما لا ندرى عدده من التقارير والوثائق كما تعلمون .

أيها السادة، أكتفى بهذا القدر، وأرجو أن يهتدي الجميع لما فيه الخير للجميع، والسلام عليكم ورحمة الله .

السيد الرئيس :

شكرا للسيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار . الكلمة لرئيس فريق الحركة الوطنية الشعبية الذي سينوب عنه سي حسن أوتغلياست .

المستشار السيد حسن أوتغلياست :

شكرا السيد الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة

مصير هذا التقرير كمصيره ؟

وهم أيضا يشكون من نمو المدن القصدية، بسبب غياب سياسة قروض فعالة، ويقولون إنه لولا العادة القديمة التي تتيح للأبناء أن يسكنوا مع أقاربهم وأبائهم حتى وهم متزوجون، لكنا حقيقة أمام كارثة كبرى، خاصة وأن الموظف الصغير والمتوسط، إذا دفع قيمة الكراء، لا يبقى له ما يقتات به، وإذا أنفق راتبه على غذائه، فإنه لا يستطيع دفع أجرة الكراء . بهذه الدفوية والبساطة يتحدث الشعب إلينا، ويطلب منا عملا جادا وسريع المفعول، ويشير علينا أن نسترشد أو أن نقتبس من الأساليب التي طبقتها دول غير بعيدة عنا، ولنا معها تفاعل وتواصل حضاري، وفي إمكانها أن تقدم لنا المساعدة المعنوية المطلوبة .

أيها السادة، إننا مع المواطنين، نتساءل عن ملف القرض السياحي والفندقي، وعن ملفات أخرى تتحدث عنها وسائل الإعلام مطمعة بشكايات عدد كبير من الطبقات الشعبية المتضررة، ويجب علينا أن نفعل شيئا أكثر من القول، وأن نلتفت إليها بما تستحقه من العناية والرأفة والعمل السليم، لنكون في خدمة المغرب والمغاربة كما أسلفنا في حملاتنا وودنا الانتخابية .

وأريد كذلك، أن أتساءل عن الغاية من تكارين لجن لتقصى الحقائق؟ وهل يستمر العمل بها ويمتد ليشمل كل بؤر الفساد ؟ إذا كان الأمر كذلك، فأين الإجراءات والتقنيات والترتيبات والمساطر التي تضمنها قوانيننا المعمول بها؟ وأين أصولها وبنودها ونصوصها المتعلقة بالضرب على أيدي الفساد والمفسدين ؟

إن الذين لم يستعملوا تلك القوانين في وقتها، هم أيضا في حاجة إلى المؤاخذة والمحاسبة، ولا ينبغي أن نترك للتاريخ وحده أن يقول فيهم كلمته، أو في جميع أو بعض أسماء الواردة في التقرير الخاص بصندوق الضمان الاجتماعي، وهم كلهم أو

والتي قد تثير نقاشا بين مختلف الملاحظين لنخلص إلى أن حصيلة التقصي، على نسبيتها، تثير استفهامات حول ما كان ينبغي أن تقوم به المؤسسات العمومية من أدوار اجتماعية واقتصادية، وحول الخسارة الاستراتيجية التي سببتها في حق التنمية والعدالة الاجتماعية ببلادنا، إذ كيف يعقل أن يبدد الصندوق - حسب التقرير - ملايين من الداهم في زمن تعرف فيه ظروف البلاد اختناقا كبيرا دون أن تقوى ميزانية الدولة المرهونة بالإكراهات والتوازنات الكبرى عن معالجتها، بحيث يفوق الضياع المالي حسب التقرير مجموع موارد الدولة بما فيها العائدات الهامة للخصوصية في سنة 2001 على سبيل المثال .

كيف يستقيم أن تضيع هذه الأموال - بغض النظر عن المعادلات المحاسبية - في ضوء أزمة اجتماعية خانقة عنوانها الفقر والبطالة وتهميش الوسط القروي ؟ السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارين، إن تقرير اللجنة، كشأن سابقه في مؤسسات عمومية أخرى، جاء ليشير إلى وجود خرق للقانون والتحاييل عليه والاستثمار غير المشروع لعائدات الصندوق وموارده وخيانة الأمانة وتوظيفها في غير محلها، وتحريف الأهداف الأصلية لمؤسسة أحدثت «لحماية المؤمن لهم ضد مخاطر فقدان الدخل بسبب المرض أو الولادة أو الشيخوخة وذلك عن طريق تعويضات قصيرة وطويلة الأمد والتعويض عن الوفاة ومعاش المتوفى عنهم، وكذا صرف تعويضات عائلية» .

وإذا كانت لجنة تقصي الحقائق قد قامت بمهمتها الدستورية والقانونية وانتهت بوضع هذا التقرير المهم بين أيدينا فإنه يتوجب على المؤسسات الأخرى تحمل مسؤولياتها في مآل هذه النازلة التي أشار إليها التقرير، معتقدين في الحركة الوطنية الشعبية أن البراءة تظل هي الأصل إلى أن يقول القضاء كلمته، ولنا كامل الثقة في قضائها .

والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، يأتي لقاؤنا اليوم ليشكل مناسبة للوقوف على مؤسسة عمومية أخرى، انطلاقا من تقرير لجنة تقصي الحقائق حول الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي شكلها مجلس المستشارين لتسلط الأضواء على حجم الخروقات والاختلالات والضياع المالي الذي لحق بمؤسسة عمومية أريد لها أن تكون درعا للحماية الاجتماعية، بحيث كانت 125 ساعة موزعة على 173 يوما من عمل اللجنة فرصة لكشف وضعية الصندوق وملامسة النزيف الذي أصاب ويصيب أموال المأجورين وحقوق الأامل واليتامى وكافة العشب المغربي .

وعلى هذا الأساس فإننا في الحركة الوطنية الشعبية، إذ ننتقل من قاعدة «لا تظلمون»، فإننا نؤمن أن الأهم ليس في حجم الأرقام الواردة في مضامين التقرير، ولكن في مبادرة التقصي عن الحقيقة نفسها، والتي شكلت عنوانا آخر للدور الفعال الذي لعبه ويلعبه مجلس المستشارين على مستوى التشريع والمراقبة ببلادنا .

كما أن التقرير، بمحدودية المعطيات التي وصل إليها ونسبية الأرقام التي تضمنها، يشكل علامة قوة في مسار بلادنا من خلال السعي إلى كشف الحقائق، إرادة وطنية خالصة هدفها الوحيد الإصلاح وإعادة الهيكلة من أجل إسهام فعال للمؤسسات العمومية بما لها من موارد ومؤهلات في الجهاد التنموي الاقتصادي والاجتماعي الذي يقوده عاهل البلاد جلالة الملك محمد السادس نصره الله وحفظه، سيرا على نهج أسلافه المنعمين .

وانطلاقا من معطيات التقرير وخلصاته فقد قمنا في فريقنا في البداية بدراسة تقنية وتحليلية للأرقام الواردة في التقرير، وتوقفنا عند منهجية احتساب المبالغ الضائعة والانخرافات والمتأخرات والذعائر والودائع عند صندوق الإيداع والتدبير، ووضعية المصحات والصفقات

من جانب آخر ونحن بصدد مناقشة التقرير، نود أن نتساءل بأي حق قانوني خول الصندوق لنفسه الانخراط في تقديم الخدمات الصحية عبر 13 مضحة لا تحمل شهادة ميلاد قانونية وغير واضحة الأهداف ؟ ولمن يقدم هذه الخدمات ؟ وكيف ؟ وما هي المبالغ الحقيقية التي منحت بسخاء لأطر ومستخدمي هذه المصحات ؟ وكيف يعقل أن تصرف الأموال المخصصة من طرف مؤسسة «العلاجات الطبية لفرنسا» (SSF) لفائدة المهاجرين المغربية أثناء تواجدهم بالمغرب، وكذا عائلاتهم المقيمة بالملكة في توظيف عدد هائل من مستخدمي الصندوق بدون وجه حق، على الرغم من كتلة الأجور المهولة وثقلها على ميزانية المؤسسة ؟

من الطبيعي كذلك أن تتم مساءلة سلطات الوصاية التقنية والمالية على الصندوق والتمثلة في وزارة التشغيل ووزارة المالية لأكثر من ثلاثة عقود، ووزارة الصحة لأزيد من خمس سنوات، ولماذا سكبت حتى اليوم عن هذه الاختلالات، ولماذا أنفلت الصندوق من أحكام القانون المنظم لمراقبة الدولة المالية على المكاتب والمؤسسات العمومية ؟ ولماذا لم تعمل الحكومات المتعاقبة حتى الآن على معالجة هذه الوضعية غير الطبيعية في مثل هذه المؤسسات العمومية ذات الطابع الاستراتيجي والحيوي ؟

بل وعكس ما يستلزمه التدبير العقلاني للموارد المالية والبشرية تم الاستمرار في تحويل الدعم لهذه المؤسسات بحجة إعادة الهيكلة وتقليص العجز، وهو اختيار ترقيعي لا يعمل في جوهره إلا على تشجيع مثل هذه الممارسات المنافية لما يقتضيه الواجب والقانون .

إن ما كشف عنه التقرير من معطيات، رغم نسبيتها ومحدوديتها، يأتي ليدفع إلى الواجهة علاقة الدولة بمؤسساتها العمومية، وهي نفس الرسالة التي حملها قبل اليوم تقرير مجلس النواب حول القرض العقاري والسياحي، ووقائع صندوق القرض الفلاحي

والمطاحن وغيرها من مواقع عرقلة التنمية . إن إعادة النظر في هذه العلاقة تشكل البوابة الرئيسية لإعادة زرع الثقة عبر تأهيل المؤسسات والمقاولات العمومية التي ظلت حبيسة شروط تأسيسها منذ الحماية، وبعد الاستقلال، هذه المؤسسات التي تتحكم في قطاعات استراتيجية أضحت من اللازم أمام الوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد أن تكون قاطرة للتنمية والاستثمار وإقرار العدالة الاجتماعية، وألية لتوزيع الثروة الوطنية على أسس موضوعية وعادلة، كما عليها أن تأخذ المبادرة في دورة الإنتاج بموازاة القطاع الخاص الذي لازال يشق طريقه رغم الإكراهات التي تعترضه .

من الدروس الأساسية التي يثيرها التقرير كذلك ضرورة مراجعة مراقبة المالية العمومية عبر تأهيل أجهزتها وتجديد أساليب عملها خاصة وأن ما وقع ببعض المؤسسات يفرض مباشرة التحقيق في باقي المؤسسات العمومية والشبه العمومية .

كما تفرض هذه الصورة السوداء التي رسمها التقرير مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي للصندوق وإعادة هيكلته وتجديد إختصاصاته وطرق تدبيره وتسييره ومراقبته، وهذا لن يتأتى إلا بفسح المجال أمام الأطر الكفأة والمقتدرة والتي تتمتع بالمواطنة الصادقة .

وفي هذا الإطار لا يعقل أن تخول للصندوق مهمة جسيمة من قبيل تدبير التغطية الصحية والاجتماعية الاجبارية التي ينتظر منها الشعب المغربي الكثير، وخصوصا ذوي الدخل المحدود أو من لا دخل لهم، وهذا الصندوق يعرف اختلالات خطيرة . وإذا حدث ذلك فإن الأمر لا يعدو أن يكون قبيل «عياو من الفيل زابوه فيلة» . علما أن التغطية الصحية كان من الأفيد أن يفسح فيها المجال للمنافسة الشريفة .

السيد الرئيس المحترم، السادة الوزراء المحترمين، السادة المستشارين

الله وأيده . والسلام عليكم ورحمة الله  
تعالى وبركاته .

السيد الرئيس :

شكرا السيد المستشار المحترم، والآن  
الكلمة للسيد المستشار عبد العزيز لقريعة  
رئيس فريق الاتحاد الديمقراطي .

المستشار السيد عبد العزيز لقريعة :

بسم الله الرحمن الرحيم،  
السيد الرئيس، السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق  
الاتحاد الديمقراطي لكي أعرض عليكم أهم  
المواقف التي يسجلها أعضاء فريقنا  
بخصوص تقرير لجنة تقصي الحقائق حول  
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي .

إننا في فريق الاتحاد الديمقراطي ننوه  
بالعمل الذي أنجزته لجنة التقصي  
وبالتقرير الذي خلصت إليه في متم  
أشغالها، والذي نعتبره اجتهادا تشريعيًا  
جديدا في ميدان مراقبة المال العام . ومن  
خلال هذه التجربة، والتي تعد الأولى من  
نوعها بمجلس المستشارين، يكون مجلسنا  
قد أسس لممارسة رقابية ترقى إلى مستوى  
تطلعات الشعب المغربي . ونؤكد عزم  
المؤسسة التشريعية على لعب دورها كاملا  
في مسلسل الديمقراطية وتخليق الحياة  
العامية .

فالخلاصات التي خرجت بها لجنة  
التقصي تبين بوضوح درجة التسبب التي  
تمر منها مؤسسة الصندوق الوطني  
للضمان الاجتماعي بدءا من عدم الاهتمام  
بتتبع الانحرافات وتحصيل واجبات  
الاشتراك وتوسيع وعائها، تفشي ظاهرة  
الرشوة والمحسوبية، غياب المراقبة في منح  
التعويضات وتزوير الوثائق وتحريف  
المعطيات، مروراً بغياب المحاسبة الجدية  
والتي، وإن وجدت، كانت مبعثرة ومفتقدة  
لكل مصداقية، غياب نظام للتوثيق  
وتخريب الوثائق عن طريق الحرائق  
المفتعلة، تعرض النظام المعلوماتي للاختراق  
وأعمال القرصنة، رفض الحسابات الختامية

المحترمين، إن ما نستغرب له هو التعامل  
اللامتكافئ مع وضعية بعض المؤسسات  
العمومية من حجم الصندوق الوطني  
للضمان الاجتماعي حيث يتم مدها بكل  
الدعم بدعوى «إعادة تأهيلها وتجاوز  
عجزها» في حين يتم التعامل مع ساكنة  
الوسط القروي بالمناطق الجبلية من خلال  
المتابعات والذعائر، لا لشيء إلا لأن بضعة  
أغنام دخلت الغابة مما يضطر الكساب إلى  
الاختفاء عن الأنظار ومقاطعة الأسواق، وكذا  
الفلاح الذي يتابع بقرض صغير، لا يعفه  
واقع الجفاف وضعف المحصول من تسديده،  
في حين يتم التساهل مع من تسبب في  
الاختلالات الواقعة مؤسسات عمومية .

لهذا نطالب بالتفكير جديا في إعفاء  
هذه الساكنة من الذعائر على أساس خلق  
بدائل اقتصادية، وذلك إسهاما في بلوغ  
مجتمع قروي مستقر، علما أن هذه الذعائر  
هي مداخل طارئة لا تؤثر على ميزانية  
الدولة .

وفي ختام تدخلنا هذا نود أن ننوه  
بالمجهود الجبار الذي بذله مجلس  
المستشارين من خلال لجنة تقصي الحقائق،  
أعضاء ورئيسا، والتي توجت عملها في  
الأجال القانونية بهذا التقرير الذي نتمنى  
أن تقوم الجهات المختصة بواجبها على ضوء  
خلاصاته وتقديراته حتى لا يظل عمل اللجنة  
مجرد تشخيص لوضع دون العمل على  
تصحيحه بعملية جراحية تعيد المؤسسات  
إلى دائرة الشفافية في إطار دولة الحق  
والقانون

إننا في الحركة الوطنية الشعبية  
وإنطلاقا من مساهمتنا الفعالة في أعمال  
اللجنة لا نريد من هذا العمل إلا الإصلاح  
وكل الإصلاح مصداقا لقوله تعالى على  
لسان نبيبه شعيب عليه الصلاة والسلام  
«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما  
توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أونيى»  
صدق الله العظيم . وفقنا الله جميعا لما فيه  
خير وطننا العزيز تحت القيادة الحكيمة  
لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره

بالاستقامة والنزاهة في التسيير، وثقة منهم في حكومات ظنوا كذلك أنها تقوم بواجبها على أكمل وجه في المراقبة والتدقيق، فلا الصندوق في شخص مسيريه كانوا كذلك، ولا الدولة قامت بالدور المنوط بها . فضاعت بذلك أموالهم وضاع عرق جبينهم من طرف أناس همهم الوحيد هو جمع الأموال والمصلحة الخاصة . السيد الرئيس، لقد خلصت

الاستنتاجات التي خرج بها التقرير إلى أن الوصاية التقنية على المجلس والتي تناوبت عليها كل من وزارة الصحة والتشغيل، وآلت في الأخير إلى وزارة التشغيل بوشرت بصورة تسهل الانحرافات . وحمل التقرير المسؤولية إلى كل من الوزارتين في شخص الوزراء الذين أشرفوا على الوصاية منذ سنة 1972، وذلك رغم أن القوانين المتعلقة بمراقبة الدولة للصندوق هي من أوضح وأدق القوانين، بحيث تنبع من إجراءات تشريعية تحدد مهمة المراقبة التقنية وضرورة سهر الوزارة الوصية على التسيير السليم للمؤسسة وإبطال كل قرار يخالف القانون أو يعرض التوازنات المالية للمخاطر . بل الأكثر من هذا أن وزارة المالية استقالت اختياريا من مهمتها المتمثلة في الوصاية على الصندوق وتركت الفرصة لقرارات وإجراءات أضرت بالوضعية المالية للصندوق، وبهذا يتحمل وزراء المالية المتعاقبون على الوزارة جزءا من المسؤولية .

إن ما كشف عنه التقرير الذي يبين أيدينا من مظاهر التسبب وحالة الفوضى وانعدام المراقبة لحماية الشركاء الاجتماعيين ضد التحايل على صلاحياتهم والمؤمنين الاجتماعيين ضد سوء تدبير مدخارهم، يعتبر من مظاهر التعدي على حريات وحقوق العمال... كل هذا يدعونا إلى المطالبة بإعادة النظر في طريقة تسيير جميع المؤسسات العمومية .

ورغم كل اختلاف قد يكون حول قيمة الأموال الضائعة، ورغم أي خلط قد يقع فيه

منذ 1981 من طرف المجلس الإداري، وجمود أعمال هذا الأخير خلال فترة 1992 - 2000 بالإضافة إلى استعمال بعض الحسابات خارج القانون واللجوء إلى إبرام الصفقات حسب مسطرة الإنفاق المباشر بدون تبرير مقبول، ووضولا إلى رقم مالي خيالي وبعيد عن كل التصورات في ظل مراقبة ضعيفة، ووصاية عاجزة ومشلولة للسهر على حسن التدبير والتسيير .

فمجموع ما ضاع من أموال وصل إلى 47,7 مليار درهم صرفت أو ضاعت كلها بدون سند قانوني، لو تم وضعها كودائع لدى صندوق الإيداع والتدبير بسعر فائدة طبيعي أو بسعر سندات الخزينة المتداولة في السوق لتم توفير مبلغ 67,7 مليار درهم، وهو مبلغ يعادل كما جاء في التقرير موارد الدولة لسنة 2001 بما فيها عائدات الخوصصة (136 مليار درهم)، وتفوق مرة ونصفا النفقات العمومية لتسيير نفس السنة (20 مليار درهم)، وست مرات نفقات الاستثمار لنفس السنة (20 مليار درهم)، و80% من المديونية الخارجية للمغرب إلى غاية سنة 2001، وثالث الناتج الداخلي الإجمالي لسنة 2000 (35.5 مليار درهم)، ومرتين القيمة الإجمالية لشركة اتصالات المغرب .

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارين، بقراءة مبسطة لهذا التقرير يظهر لنا جليا التسيير العشوائي واللامسؤول ويعطينا صورة مبسطة ومثالا حيا على سوء التدبير والتسيير الذي تعرفهما المؤسسات العمومية، لكن الخطير في قضية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي هو كونه يعتبر مؤسسة عمومية تختلف بحكم طبيعة الموارد التي تحصل عليها عن باقي المؤسسات التي تراقبها الدولة، ذلك أن الموارد المالية التي يديرها لا تستخلص من الضرائب، بل إنها تشكل وديعة وادخارا يقتطع من رواتب المأجورين الذين كدوا واجتهدوا وعرقوا من أجل دفع هذه الأقساط ظنا منهم أن الصندوق يتميز

رابعا - ضرورة تشديد المراقبة على جميع المؤسسات العمومية وكذا المؤسسات التي تمتلك فيها الدولة نصيبا معيناً من الأسهم .

خامسا - ضرورة إنشاء لجان أخرى لتقصي الحقائق تهم بعض المؤسسات التي تعرف اختلالات مالية ناتجة عن سوء التسيير والتي تضخ فيها الدولة سنويا ملايين الدراهم من أجل دعمها، وإنقاذها من الإفلاس المحقق، كالشركة الوطنية للملاحة التجارية (COMANAV) . وشركة الخطوط الملكية المغربية (La RAM)، والتعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية، والمكتب الوطني للنقل، والبنك المغربي للإنماء الاقتصادي، الصندوق الوطني للقرض الفلاحي .

سادسا - ضرورة إخضاع كافة المؤسسات العمومية الموضوعية تحت وصاية الدولة ومن ضمنها طبعاً الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للرقابة الفعلية للبرلمان عبر تقديم المدير العام للمؤسسة، تحت إشراف الوزارة الوصية، لتقرير سنوي عن عملها ووضعها المالي وبرنامج عملها، حيث أن من شأن ذلك أن يساعد على تجاوز نقائص الرقابة بشكليها القبلي والبعدي والذي تمارسه وزارة الاقتصاد والمالية .

سابعا - ضرورة إبرام اتفاقيات مع الدول الصديقة لتسهيل مهمة لجان التقصي في بعض الملفات للوصول إلى المعلومات والوثائق اللازمة من هذه الدول، خاصة وأن اللجنة لم تتمكن من الوصول إلى أسماء الذين تحمل الصندوق تكاليف علاجهم بالخارج، وبالأخص في فرنسا، وذلك تحت ذريعة عجز هذه المصحات عن علاج الحالات المستعصية، ويعلم الجميع أن هذه المصحات أحدثت تبعا لقرارات لا تستند على مقتضيات، بل تعد انتهاكا صريحا لظهير 1972 المنظم للصندوق مما تسبب في ضياع ملايين الدراهم . وأخيرا، التطبيق الفعلي لمسطرة

المهتمون حول تحميل المسؤولية لطرف معين، ورغم محاولات المفرضين التشكيك في كل ما جاء به التقرير، فإن حجم الكارثة كان مهولا والمصاب جللا، نظرا لفقدان المواطن البسيط العادي ثقته في أي مؤسسة عمومية، كيفما كانت درجة علاقته بها، وفقدان الثقة سيجعل الهوة تزداد بين الإدارة والمواطن، وستفقد المستثمرين، سواء الأجانب أو المغاربة، شهيتهم في الاستثمار بالمغرب .

السيد الرئيس،

إيماننا منا بأن خلق الظروف الملائمة التي تمكن المواطنين من عيش حياة رغيدة ومنتجة، لا يتحقق إلا عبر التحكم في الثالوث الذي يشكله النمو الاقتصادي والتضامن الاجتماعي وحسن تسيير الشؤون العامة... فإننا ندعو مجلسنا الموقر إلى :

أولا - تكثيف مثل هذه المبادرات، خاصة وأن الكثير من المؤسسات العمومية كانت ولا تزال مسرحا للاختلالات المالية والتجاوزات القانونية الخطيرة رغم كل أشكال المراقبة التي تطبق على المؤسسات في مختلف مراحل التسيير .

ثانيا - محاكمة المسؤولين عن هذا الضياع والتبذير لأموال لأجراء كدوا من أجل المساهمة والانخراط في هذا الصندوق . كما ننادي بضرورة مساءلة كل الأطراف الوصية والمسؤولة عن هذا التقصير في المراقبة، وإعمال المساطر القضائية لمعاقبة هؤلاء المسؤولين، ونتمنى في هذا الإطار أن لا يلقي هذا التقرير نفس المصير الذي عرفه نظيره الذي أنجزته اللجنة النيابية للتقصي حول القرض العقاري والسياحي، والذي لازال يلازم أرشيفات وزارة العدل، ونأمل بالمقابل أن تعرف مسطرة حله نفس السرعة التي تمت بها معالجة قضية الصندوق الوطني للقرض الفلاحي .

ثالثا - تحميل أعضاء المجلس الإداري المسؤولية في عدم القيام بالواجبات المنوطة بهم .

الحقوقي في بلادنا .

لجان تقصي الحقائق الحقائق هي وسيلة من وسائل المراقبة الدستورية لأعمال الحكومة، وتتبع الشأن العام من طرف نواب الأمة طبقا لمقتضيات الفصل 42 من الدستور، وكذا مقتضيات الموارد 71 إلى 74 من النظام الداخلي . وتقوم لجان تقصي الحقائق بالاطلاع على الوثائق العامة أو الخاصة، واستدعاء الأشخاص الطبيعيين لتزوير اللجنة، والاستماع إلى إفاداتهم وشهاداتهم، ولجنة أن تنتقل للاستماع أو المعاينة، أو الاطلاع في عين المكان .

ويختلف نطاق اللجان أعلاه عن وسائل المراقبة الأخرى، كالتفتيش ولجان المراقبة الإدارية، والتي لا صلة لها بوظيفة البرلمان في الدستور المغربي، التي هي محددة في التشريع ومساءلة الحكومة .

لقد تشكلت هذه اللجنة بطلب أولي من فرق الأغلبية، وانضمت إليها فرق المعارضة بالتعبير عن الرغبة في إنشاء اللجنة بوسائل كتابية من جميع الفرق .

والواضح أن فرق المعارضة لا يمكنها أن تشكل لجانا لتقصي الحقائق لأنها لا تتوفر على عدد الأصوات التي يجب أن تتوفر لتأييد الطلب، وهو النصاب القانوني .

السيد الرئيس،

كانت مهمة اللجنة صعبة منذ البداية، لا في مرحلة تشكيلها، ولا عند الشروع في العمل، لأن مجلسنا لم يراع بعض تقاليد وأعراف وطرق عمل هذه اللجان، وكان من الضروري الرجوع في كل مرة إلى النصوص القانونية والفصوص في أعماق قصد المشرع والاستئناس بغير دستورنا وقوانيننا، ولم يكن من السهل شق الطريق وإعطاء لجنة تقصي الحقائق مدلولها الحقيقي مخافة الانزلاق .

أذكر هذا لأنني عضو في اللجنة، وليس من حقم أن تطالبوني بالتجرد من صفتي هذه، وأتكلم فقط كناطق باسم فريقي، والسبب بسيط لأن فريقي هذا الذي

التصاريح القبلية بالامتلاكات من طرف المسؤولين على الإدارات العمومية، وشكرا .

السيد الرئيس :

شكرا، الكلمة الآن للمستشار محمد الجوهري عن فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية .

المستشار السيد محمد الجوهري :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

السيد الرئيس، قبل البدء، أريد أنبه إلى أن درجتنا في الترتيب في الدرجة الثالثة في المجلس، وأن السيد الرئيس المتكلم قبلي قد احتل درجة فريقي، أرجو من السيد الرئيس أن يحل هذه الإشكالية كما وعدنا بذلك . وإن كنت قد أثرت هذه الملاحظة في هذه اللحظة، فلأن فريقي يحتج السيد الرئيس على هذا .

بأسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين

سيدي الرئيس،السادة الوزراء،السادة المستشارون،

أتشرف أن أقف أمامكم لتقديم هذه المداخلة، ناطقا بلسان فريق الحركة الشعبية في هذا المجلس الموقر، في هذه الجلسة التاريخية التي تختلف عن الجلسات العامة العادية، التي تعقد لدراسة مشروع، أو مقترح قانون، أو الاستماع إلى الحكومة، أو مساءلتها، أو غير ذلك من الجلسات التي تدخل ضمن عملنا التشريعي العادي .

جلسة اليوم هي جلسة تدخل في نطاق الفقرة الأخيرة من المادة 18 من القانون التنظيمي رقم 5.95 المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق، والتي تجيز للمجلس مناقشة التقارير التي تقدمها هذه اللجان عند الانتهاء من عملها .

إن تشكيل لجنة تقصي الحقائق هو مكسب دستوري تفتخر به بلادنا، تضيفه إلى المكاسب الأخرى، واللبينات التي أسست عليها الديمقراطية المغربية، والتطور

من الواجب توضيح الوقائق المطلوب تقصي الحقائق بشأنها . وهكذا وقع تحديد هذه الوقائق كما يلي :

1 - الاطلاع على نتائج تدقيق الحسابات التي أجريت من طرف المكاتب المتخصصة .  
2 - معرفة مدى مطابقة التسيير للمبادئ القانونية المعمول بها بهذا الصدد .

3 - تحديد المسؤوليات فيما يتعلق بالخروقات المتعلقة بالتسيير .

4 - تحديد الوضعية المادية للمؤسسة :  
5 - حصر المبالغ التي صرفت بدون سند قانوني .

وهكذا انكبت اللجنة على الوثائق والشهادات التي استتمعت إليها دراسة وتمحيصا وقراءة متأنية ومقارنة، وخلصت إلى صياغة التقرير الذي بين أيديكم، وليس من المعقول أن نضع تقاريرنا على تقارير لجنة تقصي الحقائق حول الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فالتقرير ناطق بوضوح، ومعلن للجواب على النقاط الخمس التي سئل عنها ويكفي الرجوع إلى خلاصاته التي تؤكد :

الفوضى في التسيير والتدبير، تفشي الرشوة والمحسوبية، غياب المراقبة، تزوير الوثائق، تحريف المعطيات، غياب محاسبة جدية، توظيف لأعداد كبيرة من المظرفين خارج أي إطار قانوني، غياب نظام التوثيق، تخريب ما تم تجميعه من وثائق، تعرض النظام المعلوماتي باستمرار للاختراق ولأعمال القرصنة، عدم تغطية المراقبة المالية لمجالات نشاط الصندوق، رفض الحسابات الختامية منه لسنة 1981 من طرف المجلس الإداري، جمود المجلس الإداري من سنة 1992 إلى سنة 2000، استمرار عدم المصادقة على الحسابات الختامية، إبرام الصفقات حسب مسطرة الإتفاق المباشر دون تبرير مقبول .

وبصفة عامة فاللجنة قد وقفت على حقائق مدعمة بحجج دامغة، ومجلس المستشارين قد قام بواجبه خير قيام .

انتدبني لعضوية اللجنة أنا وزميلي المستشار السيد صوالحي بوزكري وهو أحد مقرري اللجنة كما تعملون، وبطبيعة الحال هو نفس الفريق الذي انتدبني للحديث أمامكم، وهكذا فالأمور واضحة أي أننا ساهمنا مساهمة في هذا العمل الجاد الذي نتناوله اليوم . وماذا ترونني أقول وأنا على هذا الحال وبهذه الصفة؟ أي كيف أبدي في عمل شاركت فيه، وغصت في أعماقه وهنأت اللجنة منذ الفراغ من إنجازها؟ فهل أوجه بعد ذلك صك اتهام قضائي؟

سيدي الرئيس، نغرق جميعا أن عدد المؤسسات العمومية في بلادنا هو 721 مؤسسة، منها 174 مؤسسة ذات طابع إداري، 56 مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، 518 شركة مساهمة، وهي مؤسسات تقع تحت وصاية الدولة ، ومن بينها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي أحدث بمقتضى ظهير 31 دجنبر 1959 وتم إصلاحه بظهير 27 يوليوز 1972. ويجري نظام الضمان الاجتماعي على المشغلين والعاملين بمنتشآت الصناعة العصرية والتجار والمهن الحرة بالقطاع الخاص، وكذا البحارة والصيادين بالمحاصة، وامتد النظام ليشمل الاستغلالات الفلاحية والغابوية وملحقاتها، وكذا مقاولات الصناعة التقليدية بمقتضى مرسوم 23 أبريل 1993 .

لقد جاءت مرحلة إنشاء لجنة لتقصي الحقائق حول هذا الصندوق بعد وضع علامات استفهام كثيرة وإشاعات حول سيره وتدبيره للأموال المودعة بين يديه، وأسباب العجز الذي يعرفه، والفوضى العارمة التي ميزت تدبير شؤونه، والانحراف الذي وقع في تطبيق مقتضيات الظهير المؤسس له، الشيء الذي يبرر إقدام مجلس المستشارين على إنشاء لجنة لتقصي الحقائق حول ما ذكر والتأكد من الإشاعات .

وطبقا للقانون رقم 5.95 المتعلقة بطريقة تسيير لجان تقصي الحقائق، فإنه

ونأمل جميعا أن يوتي هذا العمل أكله الطبيعي والحقيقي خدمة للصالح العام . والسلام عليكم ورحمة الله .

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار، نقطة نظام، غادي ندخلوا الآن في نقط نظام ؟ مع العلم أن الجلسة مخصصة لمناقشة التقرير، توضح...؟

المستشار السيد محمد فضيلي :

نظرا السيد الرئيس،

أنا لم أكن أريد نقطة نظام لولا إقحام موضوع مهم جدا في هذه الجلسة، ونعرف الموضوع الذي نتداوله الآن بأهميته بشأن - ولكن طرح قضية الترتيب التي أصبحنا نسمعها في كل وقت وحين، وعلى جميع المستويات... لا بد أنكم السيد الرئيس، رئيس هذا المجلس، لابد ما تحسموا في هذا الموضوع .

أش وقع بالضبط ؟ أنا أعتبر تدخل زميلي الأستاذ الجوهري تدخل عن حسن نية ولكن من وراء هذا السجل هو الذي خصنا ناقشوه من وراء هذه المؤسسة؟ نعرف جميعا أسباب نزول هذه المؤسسة والدور الذي لعبته في جميع المستويات، جهويا، دوليا، في الشروع في مراقبة الحكومة، في أداء رسالتها. ولكن ما يريد هدمها ؟

نعرف أن الدستور المغربي أقر على أن هذا المجلس ينتخب مكتبه عند بداية عمل مجلس أو انتخاب هذا المجلس لأول مرة، أو تجديد الثلث، أو عند تجديد الثلث . المادة 43 من القانون الداخلي للمجلس تقول بأنه ينتخب مكتب المجلس عند انتخاب المجلس لأول مرة أو عند تجديد الثلث .

ثانيا موضوع الترتيب محسوم فيه دستوريا، تقول المادة 36 من الدستور في فقرتها الثالثة بأنه توضح، عفوا المادة 38 الفقرة الثالثة توضح لوائح الفرق لدى رئيس المجلس عند انتخاب المجلس لأول مرة أو عند تجديد كل ثلث .

فهذا موضوع محسوم فيه، ولكن في كل مرة يطرح . المفروض من المكتب أو من

رئاسة المجلس أنها تحسم فيه، تساهلنا فيه المرة الأولى، الثانية... قلنا شيباس ماكان، ولكن منين يوصل الحد أنه نطلبوا إعادة النظر في الترتيب ديال الفرق، أنا مع الترتيب، مع إعادة النظر ولكن تكون الشجاعة عند هادو اللي تطلبوا أنهم يتقدموا بطلب تعديل الدستور، هذا في المتناول ديالهم كأحزاب سياسية، ماشي كل مرة يجي صوت من الأصوات ويبقى يقول ليينا غيروا الدستور، غيروا القانون الداخلي، غيروا القانون التنظيمي، هذا ماشي في متناول أي واحد . الله يخليكم، تنتمي أننا نديروا جلسة، إما جلسة عمومية أو جلسة ديال المكتب ندرسوا فيه خاصة هذه النقطة ونحسموا فيها، ماشي كل ما كان شي جو ساند في اللجنة أو في ندوة الرؤساء أو في الجلسة العمومية يجيو ناس ويطلبوا بمسائل لا علاقة لها بالقانون، أرجوكم السيد الرئيس أننا نحسموا جميعا في هذه الحالة، لأنه تساهلنا وسمحنا بخلق فريق، الخلق ما يمكن يكون إلا عند انتخاب المجلس أو تجديد الثلث دستوريا، هذي مسألة دستورية .

هاد الشي اللي بغيت السيد الرئيس نوضحوا بعد المقدمة اللي جاء بها السيد رئيس الفريق، وألتمس أن هادشي نديروا ليه نقطة في جدول الأعمال إن أردتم على مستوى الجلسة العامة مناقشوه ونعطيه ما يكفي عن النقاش باش نخرجوا بتصور مشترك أو قناعة مشتركة وإلا سنة ونحن كنسمعوا هذه الاصوات ولا... إما نجابوهم كتابة أو ناقشوا الموضوع ونحسموا فيه .

السيد الرئيس :

شكرا، نقطة نظام، تفضل أسيدي .

المستشار السيد محمد الجوهري :

شكرا السيد الرئيس،

اللي كنعرفوا، واللي خص يعرفوا الحضور الكريم هو أن اللوائح، الترتيب ديالها في أكتوبر بعد تحديد الثلث، فريق التجمع الوطني للأحرار 42 عضو، فريق الحركة الوطنية المرتبة الثانية ب 35

ثانيا : معرفة مدى مطابقة التسيير للمبادئ القانونية المعمول بها في هذا الصدد .

ثالثا : تحديد المسؤولية في ما يخص الخروقات المتعلقة بالتسيير .

رابعا : تحديد الوضعية المالية للمؤسسة .

خامسا : حصر المبالغ التي صرفت بدون سند قانوني .

وقبل أن نبرز إلى أي حد أجاز العمل المهم الذي قامت به اللجنة على كل هذه القضايا، نرى أن الأمانة التاريخية والمسؤولية السياسية تقتضيان منا أن نربط هذا المكسب بالنضال الذي خاضه حزبنا مع القوى الديمقراطية لترسيخ سلطة المؤسسات وتعزيز دولة الحق والقانون وبناء مغرب قوي متقدم . ويذكر الرأي العام الديناميكية السياسية والسند الشعبي الذي عاشه المغرب بمبادرات حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي في مرحلة أولى الكتلة الديمقراطية فيما بعد من أجل إرساء أسس الإصلاح السياسي ودعائم التغيير الاقتصادي والاجتماعي، ففي سياق المواقف والمطالب المعبر عنها من أجل تغيير الدستور .

ولابد أن نستحضر هنا مذكرة الأمين العام لحزب الاستقلال الأخ الأستاذ امحمد بوستة والكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي الأخ المرحوم الأستاذ عبد الرحيم بوعبيد إلى جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني في 19 أكتوبر 1991 التي دعت في باب تعزيز مراقبة المؤسسات التشريعية للعمل الحكومي إلى إقرار حق المجلس في تشكيل لجان البحث والتقصي، وقد كان هذا المطلب من ضمن المقتضيات التي تجاوب معها الدستور المعدل سنة 1992 . وقد صدر طبقا لمقتضيات الدستور الذي تم تعديله سنة 1996 في الظروف التي يعملها الجميع، القانون التنظيمي رقم 95.05 الصادر بتاريخ 29 نونبر 1995 المتعلق بطريقة تسيير لجان تقصي الحقائق والذي

مستشار، فريق الحركة الشعبية 29 مستشار الفريق الاستقلالي 28 مستشار، تم بعد ذلك الفرق الأخرى... هادشي لي كنعرفوه، وهذا هو القانون . لا هادوك الرموز، شي حد، شي أصوات، وبلاها دوك تبني حد، شي أصوات، رأينا أصوات، حنا اللي تنكلموا، ما كاينش أصوات خارج، من القانون .

لذلك السيد الرئيس، نحن الآن، فريق الحركة الشعبية، الفريق كله يطالب بحقه في الترتيب ديالو الطبيعي، شكرا .  
السيد رئيس المجلس :

شكرا، السيد الرئيس . لا شك أنني أجبت عن هذا الموضوع، وقد أكد الأخ الفضيلي على أنه لا بد أن يكون نقطة في جدول الأعمال في الاجتماع المقبل للمكتب .

الكلمة الآن لسيد عبد الحق التازي رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية .

المستشار السيد عبد الحق التازي :

سم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على النبي الكريم،  
السيد الرئيس،  
السيد الوزير،  
السادة المستشارون،

في يوم 05 يونيو من سنة 2000 أي قبل 3 أشهر على تعديل حكومة التناوب التوافقي، تقدمنا في فرق الأغلبية ومعنا الفريق الكونفدرالي بطلب يرمي إلى تشكيل لجنة للبحث والتقصي حول سير الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وذلك استنادا لمقتضيات الفصل 42 من الدستور، وبناء على مقتضيات المواد 71 إلى 74 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين .

وقد دعونا أن ينصب عمل اللجنة على

خمس عناصر :

أولا : الاطلاع على نتائج تدقيق الحسابات التي أجريت من طرف المكاتب المتخصصة .

تحصين الأبرياء والنزهاء وعدم المس بهم أو تعريضهم لأضرار من شأنها تحطيم معنوياتهم وتدمير نفسياتهم، كما حصل أخيرا لعدد من أطر القرض الفلاحي الذين برأتهم بعدما مست سمعتهم في الصميم .

إن اللجنة وضعت بين أيدينا تقريرا متسما بمنهجية تحكم فيها منطق المعطيات التي توفرت لها من الوثائق التي استطاعت الحصول عليها، والشهادات التي استمعت إليها .

وتم توظيف كل هذه المعطيات لإبراز مواطن الخلل والضعف الذي توجد عليه مؤسسة عمومية لا يخفى على أحد الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي أنشئت للاطلاع به .

لقد تعالت الأصوات منذ مدة غير قصيرة تنذر بالمخاطر التي تحدى بهذه المؤسسة التي ظل مجلسها الإداري مجمدا سنين طويلة، وأشارت الأصابع من داخل وخارج المؤسسة إلى العديد من مظاهر الاختلال في التسيير وسوء التدبير والفساد وغموض العلاقات والمسؤوليات .

ونحن نحن ننوه هنا بجرأة وشجاعة الذين نبهوا مرارا من داخل الصندوق لتردي وضعية التدبير فيه . ولكن المشاكل تراكمت بفعل الإهمال المتواصل وعدم على التحقيق والمحاسبة لإرجاع الأمور إلى نصابها وإنقاذ ما كان يمكن إنقاذه، في الوقت الذي كانت مصالح النسيج الاقتصادي والاجتماعي الوطني عرضة للنهب وللتسيب، الذي وقفت لجنة التقصي على معظم مظاهره وأبرزتها بحجة الأرقام والوثائق من خلال الفصول الإثني عشر التي جاء بها التقرير .

إن سوء التدبير يبدو كمعطى دائم في سيرة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ققى كل هذه الفصول تؤكد ما كانت تقارير الافتحاص قد وقفت عليه في التسعينات من مظاهر الاختلال التي بلغت حد الزبونية والمحسوبية والفساد المالي . وإذا كان التقرير قد بصم بالسواد

اشتغلت بناء عليه اللجنة التي شكلها مجلسنا بعد أن تم تعديله في 20 يونيو 2001 بالقانون رقم 54.00 قصد ملاءمته مع نظام الثنائية البرلمانية .

وها نحن نناقش اليوم تقرير اللجنة التي كان مجلسنا قد أحدثها في 27 نونبر 2001 بعد أن تم تجديد 3/1 المجلس في شهر شتنبر . وقد استمعنا بإمعان للعرض الذي تفضل به السيدان المقرران . كما أطلعنا، ومعنا الرأي العام الوطني، على المعطيات والمعلومات الوفيرة . والاستنتاجات التي تمخضت عن العمل الدؤوب الذي قامت به لجنة التقصي .

إن الوضعية التي آلت إليها كثير من المؤسسات العمومية والإدارات والجماعات، تؤشر إلى وجود اختلال في التدبير لا يتعلق فقط بسوء التسيير عن نقص في الكفاءات أو إهمال غير مقصود، بل هي ناتجة أيضا عن فساد للذم، واختلاسات مباشرة واستغلال مفضوح .

ولذلك فنحن نحرص في مستهل هذه المداخلة على أن نذكر بأن تشكيل لجنة التقصي بشأن صندوق الضمان الاجتماعي، كما هو الشأن بالنسبة للجنة التقصي التي أحدثها مجلس النواب حول القرض العقاري والسياحي، مظهر صحي لممارسة الرقابة التي ينيطها الدستور بالمؤسسة التشريعية . وإذا كنا في بداية الطريق، فيما يتعلق باستعمال هذه الآلية، مما يفسر نوع وحجم الصعوبات التي يلاقيها عمل لجنة البحث والتقصي، فإننا نسجل أن عملها، كأى عمل بشري، لا يمكن أن يكون كاملا، فلها كل العذر إذا ما لوحظت بعض النقائص ولا سيما في كيفية احتساب الضياع وبنائه على بعض الاحتمالات .

إن لجنة التقصي قامت بدورها وليست لديها بالتأكيد جميع وسائل التحقيق البشرية والتقنية، ويبقى على العدالة أن تباشر مسؤولياتها بما لديها من صلاحيات وآليات قانونية للتحقيق مع المسؤولين عن الفساد ومتابعتهم ومحاسبتهم . وفي نفس الوقت

ومعلومة وتقرير لجنة التقصي لم يكشف جديدا؟ هل من المعقول أن لا نلتفت إلى الحجم المهول من الضياع الذي فضحه التقرير وهو الناتج عن اختلال في التدبير، منه ما هو متعمد ومنه ما هو غير متعمد، ومنه ما هو اختلاس مباشر؟

لقد اتسمت حسابات المخربين بسوء تدبير منهج، واستعملت الحسابات لتمويل العديد من النفقات دون أي احترام لمساطر الصفقات العمومية، وتمت التحويلات لفائدة المصحات دون أي تبرير أو التزام بالإرجاع، وطالت حسابات قباضة مصاريف المتابعة انزلاقات تقدر بملايير السنتيمات.

وتعددت اختلالات التعويضات الممنوحة، وشابت الشوائب طرق تصفياتها وأدائها بما في ذلك التعويضات العائلية، وتفاوتت درجة الاختلال من الإهمال وضعف الأداء إلى التصرف العمدي بمقابل، (الرشوة).

كيف يعقل أن أوامر الإنفاق وصرف الشيكات لا تخضع إلا لتوقيع واحد؟ أليس هذا إطلاق لليد من أجل التصرف في المال العام؟ وطريقة مباشرة للانفلات من أية رقابة قانونية؟

السيد الرئيس، من مظاهر الخلل التي أكدها تقرير لجنة التقصي هي ما يتعلق بغياب السند القانوني لإنشاء المصحات، رغم الدور الإيجابي الذي لعبته في ميدان التغطية الصحية، فهذا الاختصاص غير وارد في الصلاحيات التي يحددها لصندوق الضمان الاجتماعي القانون المنشئ له.

وقد قدرت اللجنة الخسارة الإجمالية الناتجة عن إحداث المصحات ب 10,93 مليار درهم (مصاريف الأحداث أزيد من 7 مليار درهم إضافة إلى تكاليف سوء التسيير وإلى المشاكل المترتبة عن هذا الاختيار).

ويمكن أن نستخلص أنه بقدر ما كان قرار إحداث المصحات بدون سند قانوني بقدر ما ترتبت عنه وضعية مختلة تعددت مظاهرها:

فترة تناهز 20 سنة (ما بين 1972 و1992) فإن الموضوعية تقتضي عدم التفاضل عن جهود التقويم التي قصدت السلطات العمومية اعتمادها بصمت لتلافي الإقرار بما كانت على علم به من ممارسات فاسدة، ذلك أن كل حجب لمحاولات التطهير في الثمانينات يشكل نوعا من تبرئة من مسؤوليتها فيما آلت إليه الأوضاع كشريك سلبي متفاضل.

ينبغي في رأينا الرجوع إلى الوضعية السياسية لكل مرحلة وإلى الأسباب الحقيقية لهذه الانحرافات، والإجابة على السؤال المركزي: من كان يأمر بها، أو من كانت له القدرة لإيقافها؟ ولم يفعل؟ ولماذا؟

إننا نعيش مرحلة جديدة من حياتنا الوطنية، مرحلة المفهوم الجديد للسلطة، مرحلة تثبيت الحريات ودولة الحق والقانون، مرحلة تولي جلالة الملك محمد السادس عرش أسلافه الميامين. لذلك، لا يمكن أن يكون هذا التقرير الذي جاء في وقته، والذي ننوه به مرة أخرى، إشارة لشن حملة تطهير ثانية والتي على غرار الأولى ستلحق لا محالة بالاقتصاد الوطني أضرارا قاتلة.

إن دور العدالة والذي يجب أن تقوم به تسلم التقرير إلى الحكومة هو التحقيق في النوازل الكثيرة التي أبرزها في احترام تام للحقيقة وللقانون لأن ضمانات العدالة هي ثمن الديمقراطية التي ينشدها كل مواطن مغربي يحب بلاده.

يجب الإقرار بأن كل المحاولات لم تنفذ إلى العمق، ولعل أخطر ما في الأمر هو أن يظل الجوهر محجوبا عن أضواء الحقيقة. من حقنا أن نتساءل كيف أن مؤسسة عمومية تتحكم في ملايين الدراهم وفي قوت وعرق جبين آلاف الأجراء والمقاولين، لم تستطع، على مدار 4 عقود، الحصول على النتائج المرجوة للإصلاح؟ هذا كذلك سؤال عريض.

هل من المعقول أن نذهب مع الاتجاه الذي يعتبر أن الوضعية كانت مقصودة،

تأكدت اللجنة أن مداه يصل حد إبرام صفقات وهمية، وأن عض الأثمان كانت خيالية ومطية للاغتناء غير المشروع للمسؤولين عن التأشيرات والمصادقة والتسليم .

ومن أهم ما أضافته اللجنة إلى ما كان معروفا من فضائح التدبير في الضمان الاجتماعي، قضية حساب العلاجات الصحية -فرنسا . فقد استخلص التقرير أن معظم العمليات المنجزة في إطار هذا الحساب تمت خارج القانون وبعيدا عن أية مراقبة، وقد تضاعفت المصاريف أكثر من 3 مرات عن السقف القانوني الذي ينبغي أن تكون أوجه استعماله هي تسديد المصاريف الطبية لفائدة العمال المغاربة في فرنسا وعائلاتهم المقيمة في المغرب، وكذا مصاريف علاج هؤلاء العمال خلال عطلتهم السنوية بالمغرب أو في فترة نقاهة إثر عطلة مرض أو ولادة، والحال أن استعمالها بنسبة 74٪ خارج القانون توجه نحو أغراض أخرى لا علاقة لها بغرضها القانوني . ولم تستبعد اللجنة أن تكون بعض العمليات وهمية لا وجود لها سوى في التسجيلات .

فهل يمكن اعتبار تعامل بعض المسؤولين مع هذا الحساب من قبيل الصناديق السوداء التي تستعمل لكل الأغراض، سوى تلك المحددة بالقانون؟ ومن ذلك إجراء توظيفات وفتح سلفيات للمصحات وتكملة بعض الأجور وتسبيقات خيالية وتعويضات جزافية واقتناءات غير مشروعة يدخل ضمنها العقار والتسبيق للممومين .

إن الأمر كما يظهر يتعلق باستعمال غير سليم مع سبق الإصرار لمبالغ مهمة من غلاف مالي يخضع لمقتضيات اتفاقية مع فرنسا في مجال التغطية الصحية .

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون،

إن التقرير الذي قدمته إلينا لجنة التقصي قد أزال اللثام عن مجموع الضياع

- المشاكل العقارية :

- تمويل جزء من الصحة العمومية على حساب ادخار المأجورين .  
- عدم وضوح الأهداف وتواضع نسبة الاشغال .

- تراكم الديون وسوء الصرف، وارتفاع كلفة الأجور والتوظيفات مقارنة برقم المعاملات، واختلالات في التسيير العام...

لقد توصل تقرير اللجنة في ضوء المعطيات التي استجمعتها إلى اقتراح بدائل ترمي إلى وضع حد لنزيف مالية الصندوق مع إيجاد حل لممارسة الأنشطة الطبية . وفي رأينا أن الواقع غير القانوني لهذه المصحات يتطلب قرارات جريئة تأخذ بعين الاعتبار مقتضيات مشروع مدونة التغطية الصحية الأساسية المعروض على أنظار البرلمان، والذي بمقتضاه سيكون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي شريكا أساسيا في تدبير هذا النظام بما يتنافى ووضعيته كمقدم للخدمات الطبية . الأمر الذي يجعل مقترح نقل المصحات إلى وزارة الصحة أو تفويتها للخواص مخرجا ممكنا من شأنه أن يساعد على إيجاد حل لهذه الوضعية على أساس مشروع يراعي حقوق الأطر والمستخدمين ويخلص المؤسسة من ورطة قانونية ومالية تاکد أنها كانت حقا مبررا لإهدار المال العام من قبل مافيات معروفة .

وإلى جانب مشكل المصحات، تفضح التجاوزات التي وقفت عليها اللجنة في مجال الصفقات حجم فساد بعض أطر وأعضاء مجلس صندوق الضمان الاجتماعي، حيث لا يتم احترام قواعد اللجوء إلى المنافسة، وتفضيل صيغة الاتفاق المباشر لتميرير العديد من الصفقات وفتح إمكانية المحلقات التعديلية لمقاولات «محظوظة»، والسماح بأداء تسبيقات بطريقة غير شرعية للممومين .

إن هذه العيوب تطال كل أنواع الصفقات . وهذا دليل على فساد مؤصل

والشهادات وإلى كل المسؤولين المباشرين وغير المباشرين وحتى أولئك الذين لم يتسن للجنة تلقي شهاداتهم .

إننا ننتظر بأن يحال الملف حيناً على العدالة لتقول كلمتها الفصل ولتظهر الحقيقة في أجلى صورها .

علينا، السيد الرئيس، أن نسمي الأمور بمسمياتها . فالظرفية المتميزة التي تعيشها بلادنا دقيقة وفاصلة .

وينبغي أن تتضافر جهود كل المغاربة حتى تستقيم أحوالنا وتتطور أوضاعنا بما يليق مع حجم التضحيات التي بذلها أبناء شعبنا في سبيل تحرير البلاد، ومن أجل أن تخضع خياراتها لتوزيع عادل في نطاق مجتمع تعادلي تسوده المساواة والعدل، لبناء مغرب قوي متقدم متضامن، ليس فيه مكان لمثل هذه السلوكات والممارسات التي يحتم التطور السياسي فضحها وفضح مرتكبيها الذين تجب مساءلتهم بدون هوادة، حتى لا تتكرر هذه المآسي وحتى تتحقق الالتزامات التي عبر عنها التصريح الحكومي باعتماد ميثاق حسن التدبير على منطلقات الأخلاق والترشيد والشفافية، وتطهير وتجديد القطاع العمومي وتحديد مسؤوليات التسيير والمراقبة .

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون،

إن التخليق ركن أساسي من أركان نضالنا التاريخي والتزام من التزاماتنا الأساسية مع الشعب . ومن أوجب واجبات الحكومة أن ترفع المعنويات باللمس من التدابير والمحسوس من القرارات . فبذلك تترسخ الثقة في المستقبل ويتدعم البناء الديمقراطي المنشود وتحدث القطيعة النهائية مع سلوكات الغش وكل ما يمت إليها بصلة .

« وإن يعلم الله في قلوبكم خيراً يوتيكم خيراً » . صدق الله العظيم والسلام عليكم ورحمة الله .

السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار، والآن جاء دور

المتراكم على مدى يتجاوز ثلاثين سنة ولا حاجة إلى بيان ذلك بأرقام وصلت إليها اللجنة وهي قابلة تقنيا للنقاش . ولكن علينا أن نسمي الأمور بمسمياتها ونربط النتائج بمسبباتها . ذلك أن أربعة عقود من اللاديمقراطية ومن التسبب الإداري، ومن الصد العمدي للكفاءات، وتفضيل التدبير التقنوقراطي، جعل البلاد تعيش حالة من الغش الذي طال كل المستويات والأصعدة . حتى تفشى كعملة رائجة، ضاعت معها كل القيم وعم الفساد، وانعدمت المراقبة، وساد التحايل على القانون من أجل الإثراء غير المشروع، وتكدس الثروات، وتشكيل فيوداليات اقتطعت لنفسها ولخدمة مصالحها مؤسسات عمومية في ملك الشعب، تعبث فيها كما تريد بدون رقيب أو حسيب، حتى تعمقت الفوارق بين فئات الشعب، ونخرت سوسة الفساد المجتمع والاقتصاد على السواء، وأصبح المال العام محط «وزيعة» مكشوفة بين شركاء في علمية اختلاس، لا نجد لها وصفاً أقل من كونها جريمة اقتصادية من الواجب محاسبة ومحاكمة كل مرتكبيها وتنزيه الشرفاء والأبرياء .

علينا السيد الرئيس، أن نسمي الأمور بمسمياتها . فوراء كل هذه البلايا، التي طالما ندنا بها، غياب الديمقراطية، وانعدام المراقبة الشعبية على من بزمه تدبير الشأن العام، وافتقاره لروح المصلحة العليا للوطن، وعجبا كيف لم تفرق سفينة المغرب رغم كل ما بها من خروق . فحمداً لله أن بالبلاد مواطنين شرفاء يكدحون بلا كلل كي يتقدم وطنهم وتنمى موارده الاقتصادية وتتحسن أوضاعه الاجتماعية .

إن هؤلاء الشرفاء، لا ينبغي أن تحبطهم هذه الفضائح التي كانت معوفة وكان أصحابها وحمايتهم يتسترون عليها، وإن استرجاع الثقة وزرع بذور الأمل يبدأ من محاسبة صارمة للعاثين بأموال الشعب، فكل أملنا في القضاء للتحقيق والبحث والاستماع إلى كل الأطراف

نصابها، فقد سجل الفريق الديمقراطي في مستهل الجلسة الأولى المخصصة لتقديم تقرير اللجنة تحفظه من النوتيرة التي تم بها الإعلان عن الصياغة النهائية للتقرير من طرف رئاسة اللجنة، وتسليمه إلى رئاسة المجلس .

وإذا كان هذا التحفظ ينصب على الجانب المسطري لأعمال اللجنة، فإنه لا يعتبر موقفاً من مضمون التقرير في حد ذاته، خصوصاً وأن الفريق ممثلاً وعلى أعلى مستوى في اللجنة وواكب ممثله أعمالها في جل مراحلها . إلا أن المفاجئة التي دعت إلى التحفظ، تتخلص في الوقائع التي أشعرت بها رئاسة المجلس كتابة يومي 22 و 24 / 05 / 02 وهي :

1 - استناداً إلى المادة 5 من القانون المذكور، توجه الدعوة لأعضاء اللجنة قبل التاريخ المحدد للاجتماع بثمانية أيام على الأكثر، علماً أن الرسالة عدد 2002/355 والورخة في 2002/05/10 التي تلقيناها من السيد رئيس اللجنة لم تحترم هذا المقتضى، لأنها حددت تاريخ الاجتماع ليوم الأربعاء 2002/05/15 للتداول في التقرير النهائي والاستماع لشهادة مدير الشركة حول المشاريع التي أنجزها لحساب الصندوق المذكور، وهذا ما يدعو إلى التساؤل عن التنافس الموجود بين الاستماع إلى الشهود في الوقت الذي أنجز فيه التقرير .

2 - الرسالة ذاتها نتحدث عن التداول حول التقرير وليس على صيغته النهائية علماً أن المادة 18 من القانون التنظيمي المتعلقة بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق تلزم المقرر أو المقررين بتقديم مشروع التقرير إلى رئيس اللجنة قصد التداول فيه من طرف أعضائها . لذا يبقى التقرير المسلم إلى الرئاسة دون احترام مقتضيات المادة المذكورة، مجرد مشروع .

3 - التاريخ المحدد - وكما هو معلوم - صادف انعقاد الجلسة العامة للمجلس التي كانت تستوجب الحضور المكثف لأعضاء

الاتحاد الدستوري، لكنني لم أر أحداً... إذن أعطي الكلمة للفريق الديمقراطي، سي محمد السلاسي في انتظار سي أحمد البنا... سي البنا، سمح لنا سي السلامي، سي البنا ها هو آجا... تفضل أسي السلامي .  
المستشار السيد محمد السلامي :

بسم الله الرحمن الرحيم  
سيدي الرئيس المحترم،  
السادة الوزراء المحترمين،  
زملائي المستشارين،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الديمقراطي، في إطار المناقشة العامة للتقرير الذي أنجزته اللجنة النيابية التي شكلها مجلسنا الموقر، طبقاً لأحكام الدستور والقانون التنظيمي المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق .

وللتذكير فإن المواضيع المطلوب التقصي في شأنها بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تم تحديدها في الرسالة، التي تلقاها أعضاء اللجنة من رئاسة المجلس بتاريخ 2001/11/23 وتتلخص في خمس نقاط هي :

- 1 - الاطلاع على نتائج تدقيق الحسابات التي أجريت من طرف المكاتب المتخصصة .
- 2 - معرفة مدى مطابقة التسيير للمبادئ القانونية المعمول بها في هذا الصدد .
- 3 - تحديد المسؤوليات فيما يتعلق بالخروقات المتعلقة بالتسيير .
- 4 - تحديد الوضعية المالية للمؤسسة .
- 5 - حصر المبالغ التي صرفت بدون سند قانوني .

مما لا جدال فيه أننا جميعاً نتقاسم الهاجس الذي دفع بمجلسنا الموقر إلى تشكيل هذه اللجنة، والأهداف المتوخاة من هذه المبادرة التي تجسد الإدارة المشتركة للوقوف على حقيقة أمر ما يجري في إحدى المرافق الحيوية لنسيجنا الاقتصادي والاجتماعي . ومن المنظور، ووضعا للحقيقة في

له نفسه التطاول على المال العام .  
الرئيس المحترم، وزراء المحترمون،  
السادة المستشارون المحترمون،

هذه هي الملاحظات وغيرها هي التي  
دفعت فريقتي إلى إبداء التحفظ المذكور،  
علما أن الحكم على مضمون التقرير سلبا أو  
إيجابيا، متروك للرأي العام الوطني  
وللجهات المعنية التي سرف تتولى تقدير  
عمل اللجنة واتخاذ الإجراءات التي تراها  
مناسبة للوقوف على حقيقة ما نسبته  
التقرير للأجهزة المسيرة للصندوق الوطني  
للضمان الاجتماعي، الذي نأمل أن يتم  
إنصاف كل متضرر من الوضعية التي  
تعيشها المؤسسة في الوقت الراهن، والتي  
نأمل أن تشكل هذه المحطة بداية لمبادرات  
جريئة من شأنها أن تجعل حدا فاصلا بين  
الماضي البعيد، لتنتقل على أسس جديدة  
قوامها النزاهة والشفافية في التدبير  
والتحلي بروح وطنية عالية، لربح رهان  
المستقبل وفي ظل القطيعة مع كل ما هو  
سلبي، والتسلح بالشجاعة لمواجهة كل أنواع  
الإكراهات التي من شأنها أن تتخذ كذريعة  
لوقف عملية الإصلاح المنشود، في ظل عهد  
الملك المجدد جلالة الملك محمد السادس أيده  
الله ونصره والسلام عليكم ورحمة الله .

السيد رئيس المجلس:

شكرا للسيد المستشار الكلمة الآن  
للسيد أحمد بنا عن فريق الاتحاد  
الدستوري، فليفضل .

المستشار السيد أحمد بنا:

شكرا، السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد  
الدستوري في مناقشة تقرير اللجنة  
النيابية لتقصي الحقائق حول الصندوق  
الوطني للضمان الاجتماعي، شاكرا في  
البداية كل الإخوة أعضاء اللجنة الذين  
تحملوا مشاق اجتماعاتها الماراطونية  
والاطلاع على كم هائل من الوثائق  
والاستماع لأعداد كبيرة من الشهود

المجلس، والتعبئة من أجل الدفاع عن مقترح  
قانون من الأهمية بما كان .

4 - تكليف شخص غريب عن اللجنة  
لإجراء الخبرة حول إحدى المواضيع ذات  
الصلة بأعمال اللجنة، يعتبر خرقا  
لمقتضيات المادة 12 من القانون التنظيمي  
المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية  
لتقصي الحقائق الذي يفرض الطابع السري  
لأعمال اللجنة ولا يدخل ضمن جدول الأعمال  
المحدد للجنة بل ويتنافى مع النقطة الأولى  
لجدول أعمالها .

5 - سبق للفريق الديمقراطي أن سجل  
التحفظ حول برمجة أعمال اللجنة صبيحة  
يوم الثلاثاء، المخصص بمقتضى القانون  
الداخلي للمجلس لا اجتماعات الفرق  
البرلمانية .

6 - تستند تخوفات الفريق من  
المباغثة التي طبعت المرحلة النهائية لأعمال  
اللجنة من الوقوع في الانزلاقات والإدلاء  
بمعطيات غير دقيقة من شأنها أن تغلط  
الرأي العام الوطني وكل المهتمين والمعنيين  
بالموضوع .

ويمكن على سبيل المثال لا الحصر إثارة  
الأرقام الواردة في الملحق رقم 3 في جزئيه  
الأول والثاني والتي تبرز بجلاء ما كنا  
نتخوف منه، حيث تبين من خلال تدقيق  
الحسابات أن المجموع العام للمبالغ  
الإجمالية الحقيقي المحصل عليه بدون  
استحقاق هو 365 مليون درهم بينما  
تتضمن الوثيقة الواردة في التقرير مبلغين  
متناقضين هما 21 مليون و36 مليون درهم  
. فما هو الرقم الحقيقي الذي يمكن الاعتماد  
عليه لإبراز الحقيقة؟ وما هي الأسباب  
والدواعي الكامنة وراء تسريب مثل هذه  
الأخطاء، التي تثير الشك والبلبل؟ ومن  
هم الأشخاص الذين أريد التستر عنهم بهذه  
المغالطة ؟

- أمام هذه التساؤلات نطالب نحن في  
الفريق الديمقراطي بالكشف عن المتورطين  
الحقيقيين حتى تتمكن الجهات المسؤولة من  
متابعتهم والضرب على أيدي كل من سولت

حيث الشكل والمضمون، متميز بالتوافق مع الأهداف المرسومة قانونا للجان تقصي الحقائق، كما أنه شاملا لكل نشاطات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من انخرطات وودائع وتعويضات والمصحات والصفقات والممتلكات والموارد البشرية والخزينة والحسابات البنكية، وحساب العلاجات والوضع المالي للصندوق والشؤون الاجتماعية .

السيد الرئيس، السادة المستشارين، لا يسعني إلا أن أعبر عن أسفي العميق في الوقت الذي تثار الجدالات والنقاشات في مجمل الدول على تطوير نظام الحماية الاجتماعية، وتطوير الضمان الاجتماعي، لازلنا نحن في المغرب نناقش سوء التدبير والاختلالات والاختلاسات داخل مؤسساتنا التي كان عليها من المفروض أن تساهم معنا كمشرعين في مراجعة التشريعات المتعلقة بالضمان والحماية الاجتماعيين، إذ يلاحظ في بلادنا بكيفية عامة، وباستثناء إعادة التوزيع التي تقوم بها الدولة من خلال آليات المقاصة والضريبة، فالضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية منظم لفائدة العاملة فقط، إنه إذن نظام ضمان الدخول المهنية وهو نظام غير معمم على كل فئات الشعب .

أقول في الوقت الذي كان يجب أن تكون هذه العملية هي انشغالاتنا واهتماماتنا، لازلنا نضيع الوقت في التقصي والتحقيق لنكتشف بأن مؤسسة بحجم كبير من الاهمية غير راشدة وغير قادرة على تدبير الأموال العمومية، لتسجل ضياعا للأموال يقارب موارد الدولة لسنة 2001 بما فيها عائدات الخوصصة، ويمثل 80٪ من المديونية الخارجية للمغرب إلى غاية آخر سنة 2001 .

إنها كارثة تديرية، بل إن هذه الكوارث لا نقيس فيها الخسارة بالأموال فقط، بل أيضا قيمة الوقت الذي ضاع والمجهود البشري الذي تمت بعثرته، وكذلك أزمة الثقة، لأن المواطن المغربي لم يعد يثق

والمسؤولين، وهو عمل لا يسعنا إلا أن ننوه به ينضاف إلى حسنات هذا المجلس الموقر . إن هذا التقرير موضوع جلستنا هذه، انتظره الرأي العام الوطني بشغف كبير، وكان من المنتظر أن يكون صادرا قبل سنة لولا أن تشكيل هذه اللجنة اعترضه إشكال قانوني تمثل أساسا في عدم تنصيب القانون التنظيمي رقم 5.95 المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق على مجلس المستشارين، وقد كان من اللازم على مجلسنا الموقر أن ينتظر تعديل القانون التنظيمي ليصبح ملائما لاختيار الشائبة البرلمانية الذي أقره دستور 1996 .

وقد انطلقت أشغال اللجنة التي نحن بصدد مناقشة تقريرها بتاريخ 2001/11/27 ، وسط صخب إعلامي كبير لتتناول بالتقصي والبحث مؤسسة عمومية كبيرة، لها تأثير واضح على حياة الشعب المغربي، لأنها تهتم بجزء كبير من حمايته الاجتماعية وضمان التعويضات العائلية والتقاعد لفائدة شريحة من المواطنين ينتجون القوت اليومي للمغاربة، إنها مؤسسة تلعب دورا حيويا في تحقيق التوازن والسلم الاجتماعيين منذ إحداثها بظهير رقم 1-59-148 المؤرخ ب 31 دجنبر 1959 .

إننا اليوم بصدد مناقشة تقرير حول مؤسسة تشكل قاعدة أساسية لتحقيق الامن والتعايش الاجتماعيين، مما يعني جسامه المسؤولية الملقاة على عاتقها وخطورة الدور الذي تلعبه لدى العديد من منخرطيها والذين لا يمكن أن يكونوا الا أولئك المغاربة الذين ساهموا ولا زالوا يساهمون في بناء هذا الوطن بسواعدهم وكفاءتهم .

ولهذا فإن التلاعب بمصير هذه المؤسسة، يعتبر تلاعبا بمصير الشعب المغربي وباستقراره الاجتماعي، ولهذا فإن الحكمة في مثل هذه الحالات تبقى ضرورية . وربما كان الإخوة أعضاء اللجنة على إدراك بجسامه المغامرة التي أقبلوا عليها، حيث تمكنوا، ولله الحمد، من إنجاز متريث من

3 - كما تضمن التقرير بعض العبارات الغامضة والتي تتعلق بقضايا جوهرية مثل ص 29 إذ ينص التقرير على ما يلي : هذا الفرق الذي وصل إلى 217.2 مليون درهم لم تعط له أية تبريرات، مما أدى بنا إلى احتشابه كخسر محتمل سيضيع فيه الصندوق، وخاصة ذوي الحقوق من المأجورين ويتعلق الأمر هنا بالضياح المحتمل الناتج عن سلبيات الضلوع الشامل في العمليات التي لم تسجل في الحسابات والإعلاميات، وعدم وجود أرشيف للوثائق، أدى ذلك إلى رفض المصادقة على حسابات 81-85 بتاريخ 20 دجنبر 92، حيث أنه يستفاد من هذه العبارات أن المجلس الإداري لم ينعقد طيلة فترة الثمانينات ولم يقم بمهامه المنصوص عليها في الظهير المحدث للصندوق وهي اجتماعان في السنة، ولم يوضح التقرير هل تم الاطلاع على محاضر المجلس الإداري أم لا؟ وهي وثائق ضرورية لتقصي الحقائق، كما أن هذه العبارات الغامضة لم تحدد حجم الضياح الذي سيتحمله المأجورون . كما أن قيمة الضياح ظلت خيالية وفي حدود الاحتمال ولا يمكن اعتبارها ضمن الأرقام الفعلية التي يظهر تمويلها من خلال القراءة المتأنية للتقرير من خلال استعمال عبارات غير واضحة ومبهما .

وتتضمن الصفحة 37 العبارة التالية: « لم تخضع هذه العمليات لأي معيار، بحيث يوجد منخرطون مهمون لم يتم تفتيشهم ولو مرة واحدة في حين أن بعض المنخرطين تم تفتيشهم أكثر من مرة في السنة، وهذا يوضح بأن هناك تلاعبات وابتزازات تؤدي عادة إلى تفشي الرشوة واستعمال النفوذ والمساومة في أداء واجبات الانخراط . »

تتضمن هذه العبارة ثلاث حقائق أولاها غياب معايير موضوعية لعمليات التفتيش، وهذه مسألة تهم الإدارة العامة، والثانية ترتبط بسلوكات المفتشين، تتعلق بالابتزازات وهذه مسؤولية المفتشين أنفسهم، والحقيقة الثالثة هي الرشوة وهي

في النظام الذي من المفروض أن يوفر له حماية اجتماعية هو في أمس الحاجة إليها .

أما بخصوص التقرير، فإننا نسجل بارتياح عميق النتائج الدقيقة التي توصل إليها، إلا أننا نسجل بعض الملاحظات :

1 - أحدث الصندوق بالظهير الشريف رقم 148-59-1 المورخ ب 31 دجنبر 1959، وتم إصلاحه بظهير الشريف مؤرخ ب 27 يوليوز 1972، كما أن هذه المؤسسة تسير من قبل مجلس إداري كما ينص على ذلك الفصل 7، حيث يحدد عدد أعضائه في 24 عضوا موزعين بالتساوي: 8 ممثلين للدولة و8 ممثلين للشغالين، و8 ممثلين للمشغلين . وقد ذكر التقرير بأن من بين مهام هذا المجلس حصر حسابات السنة المالية المنصرمة وحصر ميزانية السنة المالية الموالية، وتتمخض عن المجلس لجنة للتسيير والدراسة، ويقول التقرير حول هذا الموضوع : « بهذه الاختصاصات وبهذه التركيبة كان ينبغي للمجلس الإداري أن يمارس اختصاصاته التي تتجلى في تسيير شؤون المؤسسة . مما يعني أن المجلس الإداري يتحمل جزءا كبيرا من المسؤولية . كما لاحظت اللجنة عدة اختلالات في ممارسة المجلس الإداري لاختصاصاته وواجباته، إلا أن التقرير لم يذكر فيه أن اللجنة قد استدعت أعضاء المجلس الإداري لاستجوابهم ومساءلتهم، لماذا؟ هل لأن اللجنة لم تقم باستدعائهم؟ أم أنهم يرفضون المساءلة؟ خصوصا إذا علمنا أن لجنة التسيير والدراسة المنبثقة عن المجلس الإداري كانت حاضرة بقوة في التدبير المباشر للصندوق وكل ما يتعلق بالعمل الاجتماعي . »

2 - بخصوص الانخراطات وحساب المتابعة اعتمد التقرير عملية تحقيق همت مرحلتين: مرحلة 65-85 ومرحلة 86 إلى 2001، نتساءل ما هي مبررات هذا التحقيق؟ هل هي مبنية على الفصل بين سياستين مختلفتين في تدبير المؤسسة؟ أم أن التحقيق اعتمد فقط بعدا زمنيا؟

الجميع من مجلس إداري وإدارة عامة والمتعاملين مع الصندوق، والوزارة الوصية والمراقبة بما فيها القطاعات الوزارية الممثلة داخل المجلس الإداري .

3- إن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في حاجة إلى مراجعة هيكلية شاملة، تطال التشريعات المنظمة والمحدث للصندوق، ونظام التدبير المالي والإداري، وكذلك مراجعة تدبير الموارد البشرية للمؤسسة، لأن الرأي العام الوطني قد فقد الثقة في هذا الصندوق، سواء المقاولون أو الأجراء، مما يفترض إعادة النظر في نظام الحماية الاجتماعية ببلادنا .

ذلك أن نظام الضمان الاجتماعي، غالبا ما يتم تعريفه بغايته، بينما نرى أن هذا النظام شامل حتى للوسائل القانونية والإدارية التي تسمح بالوصول إلى تلك الغاية، ألا وهي الحماية الاجتماعية .

ولهذا فإن نظام الضمان الاجتماعي مفهوم مركب من عدة أنظمة تحتية، فهو نظام قانوني خاص بالحماية الاجتماعية، كما أنه نظام إداري لأن المشرع خول تسيير تلك الحماية الاجتماعية إلى مؤسسة عمومية، وسمح للأطراف المعنية من عمال وأرباب عمل بالمساهمة في تسيير هذه المؤسسة، وهو كذلك نظام اقتصادي أيضا لأن المشرع يهدف من وراء تنظيم هذه الحماية إلى الحفاظ على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود، شريطة تحقيق التوازن مع القدرة التنافسية للمقاولات أو المؤسسات . فالمخاطر الاجتماعية الأساسية التي يتعين محاربتها في المغرب بواسطة الضمان الاجتماعي هي المرض والفقر والامية والبطالة، والتركيز على هذه المخاطر ليس لاعتبارات إنسانية فقط، وإنما لكون هذه المخاطر والآفات تعوق أية انطلاقة تنموية حقيقية للاقتصاد الوطني، ذلك أن الأوضاع الاجتماعية المزرية تحول دون مشاركة السكان في بناء الاقتصاد الوطني الذي يستفيد منه الجميع .

بناء على هذه الوظائف الأساسية

مسؤولية الراشي والمرتشي أي المفتشون وزبناء الصندوق، مما كان يفرض على اللجنة استدعاء عينات المشكوك فيهم، خصوصا وأن التقرير يتضمن لائحة بالمنخرطين الذين خضعوا للتفتيش ولم يتم إرجاع ملفاتها . فلماذا لم تستدع اللجنة بعض المنخرطين في الصندوق لضبط الحالات المحتملة للرشوة؟ أو استعمال الضغط كما هو الحال بالنسبة للحالات التي فرضت عليها مبالغ وهمية .

4- لقد تضمن التقرير في باب التعويضات وبالضبط في ص 71 ما يلي :

« لقد خلصت اللجنة بعد استثمار كل المعطيات المتجمعة لديها، إلى أن صرف التعويضات عرف عدة خروقات من أسبابها الرئيسية الإهمال في التسيير والغياب الكلي للمراقبة وتتبع الأداءات، وكذلك غياب أي مراقبة...»

يستفاد من هذه العبارة ومن خلال الخلاصة في ص 78 أن هناك تسجيل حقوق لأشخاص لا علاقة لهم بالصندوق وتقديم رشاوي مقابل ذلك، وقد ظلت هذه المسألة دون تحديد عدد الأشخاص المستفيدين بطريقة غير قانونية، ولم يتم استدعاؤهم كشهود .

السيد الرئيس، هذه فقط بعض النماذج التي نستشهد بها على ما جاء من ملاحظات حول مضمون التقرير، دون أن يعني ذلك موقفا معينا من مضامينه والشكليات المتحكمة في صياغته والتي جاءت، كما سبق الذكر، منسجمة وتتوخى أقصى حدود الحياد الموضوعية، لكن المطلع على هذا التقرير يخلص إلى الخلاصات التالية :

1- إن النزيف الذي عرفه تدبير مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يعتبر مهولا وخطيرا، يستدعي إحالة هذا التقرير على السلطات القضائية المختصة لتدقيق البحث وتحديد المسؤوليات الجنحية والجنائية ومعاقبة الجناة .

2- إن مسؤولية ما وقع في هذه المؤسسة من خروقات تعتبر عامة ويتحملها

لنظام الاجتماعي إداريا واجتماعيا واقتصاديا، لا يمكن التعامل مع مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من زاوية تجزئية تركز فقط على جانب سوء التدبير المالي والإداري، بل يجب إثارة الانتباه إلى ضرورة التعامل مع هذه المؤسسة برؤية شمولية وعميقة، لأن التقرير الذي بين أيدينا يعترف بهذه الاختلالات منذ سنوات الستينات، أي قبل سنة 1972، حيث أن هناك متأخرات ترجع لهذه الفترة مما يوضح أن كل الاخلالات تعود بالأساس إلى الثغرات الموجودة في التشريع المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي ببلادنا، لأن طريقة تدبير الصندوق لا تخضع إلى تشريع دقيق يضمن حماية المؤسسة من نزوات وسلوكات الافراد المزاجية.

ومن هنا يتبين أن الوضعية التي يعيشها الصندوق لا تفسر فقط بتلاعبات أفراد، ولكن بالنظام التشريعي العام الذي سمح لهؤلاء الأفراد بممارسة تلاعباتهم بدون رقيب ولا حسيب.

وبالرجوع إلى ظهير 1972، نلاحظ أن المشرع المغربي قد أشار إلى جهازين اثنين فقط لتسيير مؤسسة الصندوق، وذلك في الفصل 8 من نفس الظهير، وهذان الجهازان هما: المجلس الإداري ولجنة التسيير والدراسات.

ولكننا نلاحظ أن القرار الصادر عن وزير الشغل والشؤون الاجتماعية لسنة 1959، والذي يعد بكيفية أو بأخرى كنظام داخلي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، يشير في الفصل 11 إلى جهاز إداري آخر وهو لجنة المنازعات. لكن الصندوق لا يسير فقط بواسطة هذه الأجهزة التمثيلية وإنما يسيره المدير العام، لأن الفصل 13 من ظهير 1972، ينص على مايلي: «يدير شؤون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مدير عام يعين طبق الشروط المنصوص عليها في التشريع المعمول به...».

وهذا تفويض عام للمدير العام، غير مقيد بمراقبة المجلس الإداري، إذ كان على هذا الفصل الإشارة إلى كون المدير العام يمارس مهام تنفيذية تحت إشراف المجلس الإداري وبواسطة لجنة التسيير والدراسات. ومن هنا أضحي من الضروري مراجعة اختصاصات الهياكل الإدارية للصندوق، إذ ينبغي في نظرنا توسيع اختصاصات المجلس الإداري واللجان التابعة له. كما يجب أن ينص القانون على إحداث لجنة للمراقبة تقوم بمراقبة أعمال الإدارة المالية للمؤسسة وتدقيق التقارير المالية الخاصة واقتراح القواعد العامة فيما يتعلق بتوظيف واستثمار أموال المؤسسة وإعداد الخطط الخاصة بالاستثمار، بالإضافة إلى التحقق من الحسابات والأصول.

وحيث إن الفقرة الخاصة باتفاق المؤسسة في التقرير، قد نصت ضمنا في الفقرة الأولى أن معالجة إشكالية التسيير لا يمكن تحقيقها بتغيير المدراء والأشخاص بقدر ما ترتبط بإعادة النظر في هكلته بشكل جذري، فإننا نقترح وبناء على ما ورد في التحليل أعلاه، مطالبة الحكومة بتحديث الترسنة القانونية للضمان الاجتماعي ومراجعتها مراجعة شاملة، على أساس اعتماد مقاربة لامركزية تسيير في اتجاه تحديد الاختصاصات وتفصيلها وإحداث صناديق جهوية تعمل تحت إشراف مجالس إدارية جهوية، تتوفر على كل الوسائل القانونية لمراقبة الإدارة والتدبير، بمشاركة كل المتدخلين في الضمان الاجتماعي. وبعبارة أخرى، يجب أن تهدف المراجعة القانونية إلى ديمقراطية تسيير هذه المؤسسة.

تلكم هي أهم الخلاصات التي توصل إليها فريقنا من خلال قراءة هذا التقرير الذي ينضاف إلى الأعمال الجليلة التي تسجل لمجلسنا من خلال السعي الحثيث لكل مكوناته للرقى بالعمل التشريعي إلى أعلى المراتب والعمل على تكريس الديمقراطية من خلال ممارسة كل الاختصاصات التي

هادشي كاين، درنا في السنة... ونظرا لأن الإخوة كلهم أعضاء لجنة الداخلية . نلتمس من الرئاسة رفع الجلسة للمرة المقبلة .

السيد رئيس المجلس :

سي عبد الله الشرقاوي طلبت نقطة نظام أظن، نفس... ها هو معنا... الأخ عبد الصمد... 4 دقائق... إذا عملت 5 نوقفوك... حكمتي على راسك...

المستشار السيد عبد الصمد عرشان :

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية لمناقشة مضمون التقرير الذي أعدته اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي شكلها مجلسنا الموقر طبقا لأحكام الفصل الثاني والأربعين من الدستور .

وبداية أود أن أنوه بالمجهودات الكبيرة التي بذلها أعضاء هذه اللجنة من أجل تجاوز كل الصعوبات والمعوقات التي من شأنها عرقلة عملهم، وأهنئهم على نجاحهم في إنجاز هذا التقرير القيم الذي كشف عن الاختلالات الكبرى التي عاني ويعانيها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بصفته مؤسسة عمومية تابعة للدولة خضعت لسوء التسيير والتدبير سنتوات، بل لعقود طويلة .

السيد الرئيس، إن أهم ملاحظة يمكن تسجيلها بارتياح بخصوص دور اللجان النيابية لتقصي الحقائق التي تم تشكيلها خلال الولاية التشريعية الحالية هو كونها لأول مرة تفتتح مجالا جديدا وتقوم بالتحقيق في المال العام حول مؤسسات عمومية ضخمة بعدما كانت تقتصر على التحقيق في قضايا وأحداث ظرفية كضية المخدرات، تسرب امتحانات البكالوريا وأحداث فاس .

وهذا الأمر يعني أن هناك أجواء سياسية جديدة حقيقية تتماشى مع مفهوم العهد الجديد الذي يقوده صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وهو عهد وإرادة نظام سياسي في الشفافية والوضوح .

يمنحها دستور المملكة لمجلسنا الموقر .  
مرة أخرى نشد بحرارة على أيدي كل أعضاء اللجنة على مثابرتهم وعلى عملهم الجاد بالرغم من الإمكانيات المتواضعة التي استغلوا بها ومقاومتهم لكل المحاولات المغرضة واليائسة لبعض الأطراف التي حاولت عرقلة عملها .

وأؤكد في نهاية التدخل أن قراءتنا لهذا التقرير لم تكن قراءة سياسية أو ذات أهداف ومرامي حزبية ضيقة، بقدر ما حاولنا التزام حدود الموضوعية والشفافية، واعتماد مقاربة شمولية لمشاكل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي .

ومرة أخرى نهئ أنفسنا بهذا العمل الجاد الذي يشكل لبنة إضافية لعملنا التشريعي، ولكن في الوقت نفسه أؤكد على ضرورة تشبث الحكومة بكامل مسؤوليتها، بإعطاء هذا الملف العناية الكاملة وأن يأخذ مساره الطبيعي بعرضه على القضاء ومتابعة الجناة والمسؤولين عن التلاعب بالمال العام لأنه بذلك سنعمل سويا على تكريس دولة الحق والقانون، ومن أجل اطمئنان الرأي العام الذي بدأ يدب في نفسه الشك بعد التأخير غير المبرر لتقديم ملف القرض العقاري والسياحي للقضاء، وهو ما جعله يشك في أن يلقي ملف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي نفس المصير . والسلام عليكم .

السيد الرئيس :

شكرا السيد الرئيس، لقد توصلت الرئاسة بطلب من فريق جبهة القوى الديمقراطية بأن يتدخل مباشرة بعد السيد المستشار رئيس فريق الاتحاد الدستوري، وهذا الطلب للمستشار... الأخ عبد الصمد عرشان... السيد عبد الصمد عرشان الذي جاء دوره لأخذ الكلمة، نقطة نظام؟ تفضل أسيدي سي عبد الله الشرقاوي، تفضل... بحال بحال...

المستشار السيد عبد الإله المكنيسي :  
لجنة الداخلية مجتمع الآن... الجماعات المحلية... ما سمعتكش، درنا في السنة،

إن هذه الشروط العامة التي وفرها العهد الجديد ساعدت اللجنة على هذا الإنجاز وعلى ممارسة عملها بدون خطوط حمراء وبدون ضغط من أي كان .  
وعليه فكيف ما كانت الملاحظات والانتقادات السلبية التي سجلت على عمل اللجنة وعلى تقريرها، فإنها لم تستطع تجاوز ونفي طلاسم الجرائم المالية التي حدثت في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على مدى ثلاثة عقود، ولم تستطع كذلك إخفاء التنويه والارتياح الذي حظي به تقرير اللجنة من طرف كل الفعاليات البرلمانية والحزبية والنقابية والرأي العام الوطني بوجه عام .

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون، إن الملامح الكبرى لتقرير لجنة تقصى الحقائق حول الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تتجلى في كون جميع العناصر المكونة لنشاط هذا الصندوق لم تفلت من سوء التدبير والتسيير والاختلالات والاختلاسات المباشرة وغير المباشرة، المتعددة والتكررة عبر السنوات، بحيث يشير التقرير إلى أن الأموال الضائعة وصل مجموعها إلى عشرات ملايين الدراهم، صرفت أو ضاعت كلها بدون حق أو بدون سند قانوني، وهي أموال عمومية بطبيعة الحال، كما أنها في نفس الوقت أموال أشخاص بحيث تشكل الانخراطات أحد الوظائف الأساسية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وهي أصل موارده المالية .

وبالتالي فإن مصير هذه المؤسسة مرتبط ارتباطا وثيقا بشريحة واسعة من الشعب المغربي الأمر الذي جعل هذا التقرير ذا أهمية كبيرة بالنسبة للرأي العام الوطني الذي يتوق إلى معرفة ما كشفت عنه اللجنة من خروقات وتجاوزات عرفت أكبر مؤسسة للتضامن بالبلاد، مع تحديد المسؤوليات، وينتظر بشغف كبير ما قد يلي عملية التحقيق من إجراءات وتدابير وإدانات التي لا يمكن أن تكون إلا

### قضائية .

فإذا كنا قد أكدنا على الدور الهام التي تلعبه اللجان النيابية لتقصي الحقائق في سبر أغوار بعض المؤسسات العمومية والبحث عن سر الاختلالات التي تعرفها، وممارسة المؤسسة التشريعية لدورها في هذا المجال، فإن مع ذلك يبقى عملها محدودا لأن عدد المؤسسات العمومية التي تعرف سوء التدبير ببلادنا كبير جدا والتجربة قد بينت أن البرلمان المغربي لم يستطع تقصي الحقائق سوى بمؤسستين عموميتين (القرض العقاري والسياحي، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي) خلال ولاية تشريعية كاملة، أي خلال خمس سنوات، فكم نحتاج من عقود من أجل تعميم هذا الشكل من الرقابة على المؤسسة العمومية بالبلاد ؟

وفي ظل هذا الوضع تبقى ضرورة تحريك أجهزة المراقبة المالية التابعة للدولة أمرا لا مفر منه، وهي التي ظلت معطلة لعقود من الزمن لأسباب غامضة والنتيجة هي بين أيديكم، حضرات السادة، بحيث أشار التقرير إلى أن المفتشية العامة للمالية لم تتحرك طوال سنوات من التدبير الرديء والتدبير المفضوح للمالية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وهو ما أكدته رسالة جوابية للسيد وزير المالية على استفسار للجنة بهذا الخصوص والتي ورد فيها: «أنه لم يسبق للمفتشية العامة للمالية أن كلفت بمراقبة المؤسسة المعنية»، هذا على الرغم من كون الوصاية المالية على الصندوق تمارسها وزارة المالية بناء على قانون 4 أبريل 1960 المنظم المرآتبية المالية للدولة على المكاتب والمؤسسات العمومية والشركات ذات الامتياز وكذا الشركات والهيئات المستفيدة من مساعدة الدولة والجماعات المحلية .

فإلى جانب اللجان النيابية لتقصي الحقائق لا بد من تحريك باقي أجهزة الرقابة التي تتوفر عليها الدولة، وما أكثرها، حتى تتمكن بلادنا من تطويق هذه المشاكل والممارسات اللامسؤولية في المال العام

أن، هذى السادسة ونصف لابد ما تغلقوا  
الجلسة باش نعقدوها يوم الخميس المقبل، لا  
يمكن أن تستمر وأن يبقى متدخل أو اثنان  
ليوم الخميس المقبل.

المستشار السيد حميد كوسكوس:

باسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

اسمحوا لي أن أعبر، باسم فريق جبهة  
القوى الديمقراطية، عن رأينا وتقييمنا  
لتقرير لجنة تقصي الحقائق حول الصندوق  
الوطني الاجتماعي، موضوع هذه المناقشة.  
وأود في البداية أن أنوه بهذا الإنجاز  
الكبير لجلسنا في شخص لجنة تقصي  
الحقائق، وأن أعبر عن اعتزازنا،  
كمنسشارين، بهذا العمل الذي شرف  
مجلسنا، وأكد، لمن كان يحتاج إلى تأكيد،  
على الدور القاعل لمجلس المستشارين في  
الحياة الوطنية وإمكانياته في المراقبة  
والتوجيه.

إن هذا الإنجاز الهام لجلسنا يجعله في  
صلب المعركة من أجل تخليق الحياة العامة  
وحماية المال العام، ويجعله مساهما متميزا  
وبشكل قوي في هذه المعركة النبيلة التي  
تندرج بدورها ضمن عملية شاملة للإصلاح،  
وهو ما ينسجم مع التوجيهات الملكية  
السامية وإرادة القوى السياسية وكل  
القوى الفاعلة وطموحات كل فئات الشعب  
المغربي.

وما يقوي هذه الصورة المشرفة  
لجلسنا أن تشكيل لجنة تقصي الحقائق  
حول الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي  
تم بإجماع كل مكونات المجلس، كما أن  
أشغالها تمت في أجواء سليمة، وبتعاون  
وتفاهم بين كل أعضاء اللجنة التي وضعت  
هدف الوصول إلى الحقيقة فوق كل اعتبار،  
والتقرير الذي أنجزته صادق عليه كل  
الأعضاء الحاضرين بالإجماع في الاجتماع  
المخصص لهذه الغاية.

ومن دواعي اعتزازنا باللجنة،

التي زعزعت اقتصاد البلاد وأفقرت الشعب  
المغربي عن طريق النهب واستغلال  
المسؤولين للنفوذ والمناصب وتجاوز  
الضوابط القانونية.

السيد الرئيس، في مجمل القول،  
وحتى لا نطيل في الكلام، ندعو القضاء  
المغربي إلى القيام بدوره وذلك بتفعيل ما  
جاء به التقريران اللذان أعدتهما اللحتان  
البرلمانيتان لتقصي الحقائق، سواء المتعلق  
منها بمؤسسة القرض العقاري والسياحي،  
والذي مر عليه ما يفوق السنة دون أن  
يعرف مصيره ليبقى بذلك حبرا على ورق،  
وهو الشيء الذي لا نتمناه لهذا التقرير  
المتعلق بالصندوق الوطني للضمان  
الاجتماعي، لأن الشعب المغربي ينتظر  
مزيذا من الكشف عن الخروقات التي طالت  
الأموال العامة ومزيذا من المحاكمات وإرغام  
المسؤولين على هذه التلاعبات على إرجاع  
الأموال المهذرة تماشيا مع مبادئ دولة الحق  
والقانون التي تنهجها بلادنا تحت القيادة  
الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد  
السادس نصره الله. وشكرا السيد الرئيس

السيد رئيس المجلس:

شكرا للمستشار المحترم الكلمة الآن  
للمستشار سي حميد كوسكوس باسم فريق  
جبهة القوى الديمقراطية فليفضل. نتمنى  
أن يكون آخر متدخل في هذه... نقطة نظام  
هائي؟

المستشار السيد الصواحي بوزكري:

... النظام الداخلي يقول هادشي هذا:  
أنه في الوقت اللي تتكون الجلسة العامة  
من عقدة ما يمكنس اللجان الدائمة تزاو  
عماها.

السيد رئيس المجلس:

اتفقنا على أن تعقد جلستان: واحدة  
يوم الاثنين، وثانية يوم الخميس المقبل،  
والآن، لم يبق عندي في هذه اللائحة إلا 5  
متدخلين، إذن لا بد من عقد جلسة يوم  
الخميس، لا يمكن أن تعقد جلسة ليتكلم فيها  
حد أو اثنان من رؤساء الفرق، ولهذا فلا بد

تم تدبير أموال الصندوق بشكل سليم وحسب مقتضيات قانون 1972 المنظم للصندوق والمراسيم الوزارية المتعلقة بتسيير الصندوق إداريا وماليا .

أيها السادة المحترمون، لقد كشف التقرير عن تسيب حقيقي في تدبير أموال طائلة، هي في ملك مأجورين لا يجد أغلبهم ما يواجهون به الحد الأدنى من متطلبات الحياة، أموال تصرف بلا حساب، بلا مراقبة، على مشاريع أحيانا حقيقية لكن بتكلفة مضاعفة، وأحيانا قد تكون وهمية .

لقد تهاون المسؤولون، لحدود التسيب، في استخلاص واجبات الاشتراك من أرباب المقاولات، فضاعت عشرات الملايين من الدراهم دون أن يتحرك جهاز مهمته ومهنته هي استخلاص واجبات الاشتراك وأداء تعويضات لمن يستحقها...

فكما أشار إلى ذلك التقرير، فإن الموارد الرئيسية للصندوق تأتي من الاشتراكات التي يستخلصها من المنخرطين، وقد بين التقرير حجم التهاون في استخلاص هذه المستحقات .

فلم يرقم الصندوق، بجهد ملحوظ في استخلاص مستحقاته، أو يتم الاستخلاص بشكل ناقص نتيجة تهاون الأعوان المكلفين بهذه العملية أو نتيجة اتفاقات مشبوهة تتدخل فيها الزبونية والرشاوي لأجل تخفيض المقادير المستحقة أو تركها للتقادم، ولم يستعمل الصندوق حقوقه في المتابعات القضائية للمتملصين من الأداء بسبب نفس الاعتبارات .

كما أن عملية توسيع أعداد المنخرطين لم يعطيها الصندوق ما تستحق من أهمية رغم أهميتها القصوى في دعم مالية الصندوق من جهة، وتغطية أكبر قدر من المأجورين من جهة أخرى .

والنتيجة أن الصندوق يضيع في أموال مستحقة وأموال ممكنة التحصيل، ويضيع معه المأجورون الذين يعيش مئات الآلاف منهم بدون أي تغطية اجتماعية، وبالتالي قصور الصندوق في القيام

وبالتالي بمجلس المستشارين، أن التقرير حظى بمتابعة مكثفة من طرف وسائل الإعلام الوطنية بمختلف مشاربها، ومجموع الرأي العام الوطني، مما جعل مجلس المستشارين في الواجهة .

ونسجل أن مجلسنا تعامل، بشكل جد إيجابي، مع الصحافة الوطنية من خلال وضع التقرير في متناولها ومتناول كل مكونات المجلس والمتتبعين، في الوقت المناسب، وهذه ممارسة تستحق التنويه لأنها ترسخ حق وسائل الإعلام في الولوج إلى المعطيات وحق المواطن في الإطلاع على الحقائق .

لقد قامت اللجنة بعملها بكل جدية ومسؤولية، وبكل حرص على معرفة حقيقة ما جرى بهذه المؤسسة الهامة والكبرى، وهذا ما بينه تقريرها المدقق والمعزز بكل المعطيات والإحصائيات التي تبرز هول الاخلالات التي تعاني منها .

فالتقرير أنجز انطلاقا من خطة عمل مضبوطة كما تشير إلى ذلك مقدمته، وبمنهجية أنمت عن مستوى عال من الكفاءة الفكرية والسياسية مما يفند كل المزاعم التي كانت تشكك في مدى كفاءة أعضاء مجلس المستشارين .

كما أن التقرير شمل كل مجالات نشاط الصندوق، وهي واسعة ومتعددة، وبمنهجية دقيقة راعت التدرج من الأهم إلى المهم إلى الثانوي دون إغفال أي جانب من الجوانب، رغم ضعف الإمكانيات وصعوبة الحصول على المعلومات، خاصة القديمة منها، لما تعرض له أرشيف الصندوق من إتلاف متعمد، كما أنه قدم خلاصات مكثفة لما ورد بتفصيل عبر فصوله، وحدد الضياع المالي الذي احتسب بناء على معايير موضوعية ودقيقة . وبهذا الخصوص ننوه بالفكرة التي اعتمدها اللجنة باحتساب الفوائد التي كان بإمكان الصندوق الحصول عليها لو تم توظيف الأموال الضائعة، وبالتالي احتسابها كضياع مالي، وهي فكرة وجيهة وواقعية اعتبارا لإمكانية تحققها لو

بمهمته الرئيسية التي أنشئ من أجلها، ألا وهي توسيع وضمان الحماية الاجتماعية للمأجورين من المخاطر الاجتماعية .

ومقابل هذا التهاون في التحصيل، يتم صرف الأموال بشكل غير قانوني من خلال أداء تعويضات لمن لا يستحقها، وقد كشف التقرير عن وجود حالات عديدة للمستفيدين من معاشين بدون حق وعن طريق تزوير الوثائق المدلى بها وذلك من طرف مسؤولين بالصندوق نتيجة هشاشة النظام المعلوماتي القابل للاختراق والقرصنة، كما كشف عن وجود تعويضات وهمية لأشخاص لا علاقة لهم بالصندوق، إلا ما يمكن أن يكون من علاقات عائلية وزبونية مع مسؤولين بالصندوق .

والتدبير السيئ، بل الكارثي لأموال الصندوق لم يقتصر على الانخراطات والتعويضات، بل شمل أيضا الأموال المودعة لدى صندوق الإيداع والتدبير، وهو مصدر آخر لموارد الصندوق من حيث الفوائد المترتبة عن هذه الأموال المودعة، فقد كانت إدارة الصندوق تقبل بنسب الفوائد الهزيلة التي تفرض عليه من طرف الوزارتين الوصيتين مع الأسف، بدون أي تفاوض لرفع هذه النسب حسب ما هو متداول في السوق المالي، خاصة سندات الخزينة .

لقد تم تدبير هذه الأموال بلامبالاة ودون حرص المسؤولين على مصالح الصندوق وعلى الأموال التي أوتمنوا عليها ويتقاضون أجورا عالية من أجل حسن تدبيرها...

وبالنسبة لإنشاء المصحات فقد تم بدون سند قانوني وصرفت عليها أموال طائلة دون أي مراقبة ودون أي استفيد منها المأجورون، ورغم ما يمكن أن يقال عن الأهمية الاجتماعية لهذه المصحات، فإن القانون واضح ولا يسمح للصندوق بصرف الأموال على مثل هذه المنشآت... وكان بالإمكان إيجاد تبرير لوجود هذه المصحات لو كان المأجورون هم المستفيدون منها، وقد

بين التدقيق أن 13٪ فقط من المؤمن لهم يستفيدون من خدمات المصحات، وهذه النسبة لا تبرر الأموال الطائلة التي تصرف عليها من أموال مجموع المأجورين المؤمن لهم، مما جعل خدمات هذه المصحات تقدم عمليا للفئات الميسورة ويتمويل من المأجورين، وهي وضعية لا يمكن قبولها وتتطلب إيجاد حل استعجالي حتى لا تبذر أموال العمال فيما لا منفعة لهم فيه .

وبخصوص الصفقات، فقد بين التقرير مدى هول ما أصاب أموال الصندوق من تبيذير، فلم يتم فقط عدم احترام الشروط القانونية مثل ضرورة طلب العروض للحرص على إنجاز مشاريع الصندوق بأقل تكلفة، بل تم أيضا النفخ في التكاليف الفعلية من خلال ملحقات تعديلية تجاوزت أحيانا القيمة الأصلية للصفقات، وتبين أن شركات بعينها تستحوذ على صفقات الصندوق . ولا نستبعد أن يكون بعضها أنشئ خصيصا لهذه الغاية، كما لا نستعيد أن يكون مسؤولون بالصندوق كانوا يأخذون أموالا مهمة مقابل تفويت الصفقات بدون شروط قانونية ودون متابعة الإنجاز ودون تقييم التكلفة الحقيقية .

أما التوظيفات فقد تمت بلا قانون ولا معايير إلا ما يمكن استنتاجه من قرابة عائلية أو زبونية أو ارتشاء... وكشف التقرير عن وجود مستخدمين وهميين يتقاضون أجورا، عالية أحيانا، دون أن يعرفوا، ربما، حتى أين يوجد مقر عملهم .

وما عرفه تدبير أموال حساب العلاجات الصحية/ فرسنا يبين مدى الاستهتار بالقانون والعقلية التي كانت سائدة بهذا الصندوق، فهذا الحساب المخصص لعمالنا المهاجرين بفرنسا خلال إقامتهم ببلادهم تحول إلى صندوق لأداء كل المعطيات الغير شرعية والتوظيفات الزبونية دون حسيب أو رقيب .

هذه بعض العينات مما يتضمنه التقرير... وهو أكثر من اختلال، أكثر من تهاون، إنه تسبب شامل مس كل جوانب

العقلاني للشأن العام، تماشيا مع توجه جلالة الملك محمد السادس نصره الله .

ونود أن نشير في الأخير إلى بعض المحاولات اليائسة للتشويش على مجلسنا من خلال التشكيك في مصداقية عمل لجنة تقصي الحقائق، والتي لا نستبعد أن تكون بعض العناصر المتورطة من ورائها، ونعتبر ذلك طبيعيا، مع التأكيد على استعدادنا لمواجهة محاولات الاعتداء على مجلس المستشارين وعلى مصداقية مؤسسة دستورية، واستعدادنا كذلك لمتابعة الموضوع من خلال استعمال كل الآليات التي يوفرها لنا الدستور والقانون التنظيمي لمجلسنا . والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد المستشار، والآن يظهر أن العيب بدأ يظهر على الإخوة المستشارين... إذا سمحتم سنرفع الجلسة لنستأنفها يوم الخميس إن شاء الله على الساعة الرابعة كما تقرر . شكرا لكم جميعا ورفعت الجلسة .

نشاط الصندوق ولمدة طويلة .

والنتيجة هي هذا الضياع المالي الخيالي وخلال ثلاثين سنة، بسبب سوء التدبير والتبذير الصارخ، والإهمال والاختلاسات المباشرة وغير المباشرة .

لقد قامت اللجنة بواجبها بكل إخلاص ومسؤولية، وأملنا أن لا يذهب هذا الجهد هباء، وأن تقوم الحكومة بمتابعة الموضوع واتخاذ ما يلزم من تدابير، ومنها إحالة الملف على القضاء ليقول فيه كلمته، وإعادة الصندوق ليقوم بالدور المنوط به في مجال الحماية الاجتماعية .

ونود أن نشير إلى أن ما كشف عنه التقرير بخصوص الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يدعونا إلى طرح مسألة علاقة الدولة بالمؤسسات العمومية بوجه عام، وإعادة النظر في آليات المراقبة .

فما حدث في الصندوق خلال الثلاثين سنة الماضية لا تتحمل فيه إدارة الصندوق المسؤولية لوحدها، وهذا ما وضحه التقرير، فمبدئيا كانت هذه الإدارة تعمل تحت مسؤولية الحكومة في شخص وزارة التشغيل التقنية على الصندوق، ووزارة المالية التي تمارس الوصاية المالية...

وقد استغربنا كيف أن المفتشية العامة لوزارة المالية لم تتحرك، ولم تقم بأي عملية تفتيش، رغم أن الاختلالات كانت معروفة منذ سنوات والحسابات لم يصادق عليها منذ سنوات كذلك .

واعتقدنا أن ما حدث بالصندوق ما هو إلا نموذج، وأكد أن المؤسسات العمومية الأخرى، تعرف وضعاً مشابهاً أو مقارباً...

نحن إذن أمام ملايين الدراهم تضيع فيها هذه المؤسسات، وبالتالي الدولة والمجتمع المغربي، في وقت تواجه فيه خريفة الدولة صعوبات مالية، وإكراهات متعددة تعيق تنفيذ الحكومة لبرامج اجتماعية ملحة .

إنها مناسبة للقول، بإلحاح، أنه لا يمكن أن تستمر هذه الوضعية في عهد جديد، عهد الشفافية والحرص على المال العام، والتدبير